

القسم الثاني

السودان من وفاق سنة ١٨٩٩ إلى معاهدة سنة ١٩٣٦

١ - السودان في مشروع ملز

(١) النص الخاص بالسودان في مشروع المعاهدة

الذي قدمه الوفد المصري إلى لجنة اللورد ملز في ١٧ يولييه سنة ١٩٢٠

المادة الثالثة عشرة - مسألة السودان تكون موضوع اتفاق خاص .

(٢) من تقرير اللورد ملز

(د) السودان

إن المشروع الذي تضمنه المذكورة يتناول بمصر فقط ولا ينطبق على السودان ، البلاد التي تختلف كل الاختلاف عن مصر في أوصافها وتركيبها وكون حالتها السياسية محددة تمديدا جليا في الاتفاق الانجليزي المصري المبرم في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ وليست كحالة مصر التي لا تزال غير معينة . فلهذه الأسباب أخرجنا السودان عمدا من مناقشاتنا كلها مع الوفد وكان ذلك مفهوما دائما عند أعضائه ولكن منعا للخطأ وسوء الفهم بمصر في غاية مناقشاتنا ومدادها دفع اللورد ملز الكتاب التالي إلى عدلى باشا يكن لما أرسل إليه المذكورة وهو :

عزيرى الباشا

بخصوص الحديث الذي جرى بيننا أمس أعود فأقول مرة أخرى إنه ليس بين أجزاء المذكورة التي أنا مرسلها إليك الآن جزء يقصد تطبيقه على السودان كما هو ظاهر من المذكورة نفسها ولكنى أرى اجتنابا لكل خطأ وسوء فهم في المستقبل أنه يحسن بنا أن ندون رأى

اللجنة وهو أن موضوع السودان الذي لم تناقش فيه قط نحن وزغالول باشا وأصحابه خارج بالكلية عن دائرة الاتفاق المقصود لمصر فإن البلدين مختلفان اختلافا عظيما في أسوأها ونحن نرى أن البحث في كل منهما يجب أن يكون على وجه مختلف عن وجه البحث في الآخر .

إن السودان تقدم تقدما عظيما تحت إدارته الحالية المؤسسة على مواد اتفاق ١٨٩٩ فيجب والحالة هذه ألا يسمح لأى تغيير يحصل في حالة مصر السياسية أن يوقع الاضطراب في توسيع نطاق تقدم السودان وترقيه على نظام أنتج مثل هذه النتائج الحسنة .

على أننا ندرك من الجهة الأخرى أن لمصر مصلحة حيوية في إيراد الماء الذى يصل إليها مابدا في السودان ونحن نأزمون أن نقترح اقتراحات من شأنها أن تزيد هم مصر وقلقها من جهة كفاية ذلك الإيراد لحاجاتها الحالية والمستقبلية .

الامضاء (ملنر)

في ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠

(٣) مذكرة اللورد ملنر عن السودان

ويجمل بنا في هذا المقام أن نورد بالإيجاز الأسباب التى نرى أنها تقضى باستمالة تسوية مسألة السودان على المبادئ التى يراد تسوية المسألة المصرية عليها ونشير في الوقت عينه إلى الخطة العامة التى يلوح لنا أنها أصح من سواها لسد حاجات السودان الحالية فنقول :

إن الأثرية الكبرى من أهل مصر متجانسة بالنسبة إلى سواها وأما السودان فمقسوم بين العرب والسود ، وفى كل من هذين الجنسيتين الكبيرين أجناس وقبائل يختلف بعضها عن بعض اختلافا عظيما ويضاف بعضها بعضها كثيرا . أما عرب السودان فيتكلمون باللغة التى يتكلم بها أهل مصر وتجمع بينهم جامعة الدين . والإسلام أخذ في الانتشار في السودان حتى بين الأجناس غير العربية من أهله ، وهذه المؤثرات تلتطف ما بين أهالى البلدين من التفرقات والتنازع ولكنها لا تقوى عليه بما زادت تذكرا سوء الحكم المصرى الماضى قوة وشدة .

أما الروابط السياسية التى ربطت السودان بمصر فى فترات مختلفة من الزمان الماضى فكانت دائما روابط واهية ، فإن الفاتحين المصريين اجتأحوا أقساما من السودان ، بل السودان كله ، ولكن مصر لم تخضع السودان قط لإخضاعا حقيقيا ، ولا أدغمته فيها وجعلته بعضها منها بمعنى من المعانى ، وكان فتحها له فى القرن الماضى نكبة كبيرة من البلدين معا ،

وانتهى أمره بفتنة المهدي التي قابلت السلطة المصرية رأسا على عقب في أوائل العقد الثاني من ذلك القرن . ولم يبق للسلطة المصرية أثر في السودان مدة أكثر من عشر سنوات إلا في مقاطعة صغيرة حول سواكن ، فاضطرت بريطانيا النعالي من جراء ذلك الفشل أن تجرد عدة حملات أنفقت عليها أموالا طائلة لنجدة الحاميات المصرية والدفاع عن مصر التي كانت عرضة لسيل عصيانات المهدي الجارفة ، واستأتمت الأيدي البريطانية زمام حكومة السودان فعلا منذ فتحت القوات البريطانية والمصرية البلاد بقيادة قواد بريطانيين في سنتي ١٨٩٦ - ١٨٩٨ ، وبات السودان تحت الحماية البريطانية المصرية في سنة ١٨٩٩ ، لأن الحاكم العام وإن كان يمينه سلطان (وسابقا خديو) مصر ، فالحكومة البريطانية هي التي ترشحه ، وكل مديري المديریات وكبار الموظفين هم من البريطانيين . فتقدم السودان تقدما عجيبا ماديا وأدبيا تحت رعاية الحكومة المنظمة هذا النظام ، لأننا إذا حسبنا حساب كل ما تقتضيه بساطة هذه القضية وهي إدخال المبادئ الأولية لحكومة منظمة متمدنة إلى بلاد أهلها لا يزالون في أول عهد السذاجة ، حكمتنا أن النجاح العظيم الذي نيجده بلاد السودان في المدة الطويلة التي كان فيها السير ريجنالد ونجت حاكما عاما عليها ، يعد أمجد صفحة في تاريخ الحكم البريطاني على الشعوب المتأخرة . أما الحكومة الحالية فمقبولة ومحبوبة عند أهل السودان ، والسلام والتقدم بخيان على تلك البلاد إلا فيما ندر .

غير أنه وإن تكن مصر والسودان بلدين متمازيين أحدهما عن الآخر ، وارتقاؤهما يكون على منهاجين مختلفين ، فالمصر مع ذلك مصالحة عظيمة جدا في السودان وهي أن النيل الذي يتوقف عليه وجود مصر وكيانها يجري مسافة مئات من الأميال في بلاد في السودان . فن أهم الأمور لمصر منع أي تحويل لماء النيل يمكن أن يقلل مساحة أراضيها الزراعية الحالية أو أن يمنعها من إصلاح أراضيها التي تبلغ مساحتها حوالي مليوني فدان ، وتصير قابلة للزراعة إذا حرن ماء النيل وزاد ما يرد منه للرى عما هو عليه الآن . وقد كانت كمية المياه التي يأخذها السودان رأسا من النيل قليلة حتى الآن ، ولكن كلما زاد عدد سكان السودان احتاجت بلادهم إلى ماء أكثر لأجل تقدمها ، وقد يفضي ذلك إلى التضارب بين مصالحهم ومصالح أهل مصر ، ولكن الأمل وطيد أنه إذا حفظت مياه النيل جيدا ووزعت كذلك كفت لرى كل الأطيان التي يمكن أن تحتاج إلى الرى سواء كانت في مصر أو في السودان . ولكن التحكم بمياه النيل وضبطها للرى مسألة بعظم مكان من الأهمية ، والقضايا التي تنطوى تحت ذلك فنية كانت أو غير فنية صعبة ومعقدة جدا بحيث يقتضى في رأينا تعيين لجنة دائمة من خبيرين من الطبقة الأولى وأيضا من رجال ينوبون عن كل البلدان التي لها علاقة بهذا الأمر وهي مصر والسودان وأوجندا لتحل كل المسائل التي لها أساس بالتحكم بماء النيل وضبطه ولتضمن توزيع الماء بالقسط .

ولتجاوز مصر والسودان ولاشترأ كهما في المصلحة في النيل يحسن أن تكون بينهما
رابطة سياسية على الدوام، ولكن هذه الرابطة لا يمكن أن تكون صورتها خضوع السودان
لمصر، فبلاد السودان قابلة للتقدم والارتقاء حسب مقتضى أوضاعها، واحتياجاتها مستقلة
بنفسها ويحسن لها أن تكون كذلك أيضا، ولم يحن الوقت بعد لتعيين الحالة السياسية
التي تكون عليها في آخر الأمر، ويكفيها لقضاء أغراضها في الوقت الحاضر الحالة التي
عينت لها باتفاق سنة ١٨٩٩ بين بريطانيا العظمى ومصر حيث ينص على الصلة السياسية
اللازمة بين مصر والسودان من دون تأخير السودان عن الترقى والتقدم مستقلا عن مصر.

والضرورة تقتضي الآن بأن يكون السودان كالتحت سلطة واحدة عاليا، ولكن لا يستحسن
أن ينحصر الحكم كله في حكومة مركزية بل الواجب إلقاء مقاليد إدارته بقدر الإمكان
إلى حكام من الوطنيين حيثما وجدوا تحت المراقبة البريطانية نظرا لاتساع أرجائها واختلاف
طبائع أهلها وأخلاقهم، فالحكومة البيروقراطية المركزية لا تلائم السودان على الإطلاق، وإنما
تلائمه اللامركزية، واستخدام العناصر الوطنية حيث يستطيع لقضاء الأعمال الإدارية البسيطة
التي تحتاج البلاد إليها في الحالة التي هي عليها من التقدم لأن ذلك يقلل نفقاتها ويزيد في
كفاءة رجالها وحسن إدارتها. والموظفون الآن من أهل البلاد لا يزالون قليل العدد في جناب
الذين يؤتى بهم من مصر، وهؤلاء لا يجربون الخدمة في السودان، ولكن هذه الصعوبة ستدال
كلما تقدم التعليم في السودان، وزاد عدد الذين يصيرون كفتا من أهلها لتقلد الوظائف
الرسمية. والواجب في الوقت عينه الانتباه الكلي إلى أمر التعليم حتى لا يرتكب فيه الخطأ
الذي ارتكب في مصر بإدخال نظام إليها لا يؤهل التلاميذ لعمل يذكر سوى الأعمال
الكتابية والوظائف الإدارية الصغيرة وتخريج جمهور كبير يفوق الحاجة من الذين تطامح
أبصارهم إلى الاستخدام في الحكومة. فليس في السودان مجال بلحيش من صغار المستخدمين
ولذلك يجب أن يوجه التعليم بحيث يرى في السوادنيين القابلة والميل إلى الأعمال الأخرى
كالزراعة والصناعة والتجارة والهندسة إذ حاجة تلك البلاد الآن هي إلى الترقى المادي،
وفي وسعها الاستغناء عن نظام إداري على غاية من الاتقان.

إن القواعد العسكرية التي لا تزال تستخدم في السودان كبيرة جدا. نعم إن وجود جيش
كبير في تلك البلاد كان لازما لإتمام فتحها ولاستتباب السكون فيها، ولكننا نرى أن الزمان
قد حان لإعادة النظر في مسألة القوات العسكرية في البلاد وتنظيمها وتخفيف العبء
المالي الواقع على عاتق مصر من إبقائها هناك. ثم إن وظيفتي الحاكم العام على السودان
والقائد العام للجيش المصري لا تزالان مجتمعتين في شخص واحد، وكانت الأسباب التي تقتضي

ذلك وجيبة في الماضي، ولكن لا يمكن الدفاع عنه إذا أريد أن يكون كذلك دائما ولذلك يجب تعيين حاكم عام ملكي عند سنوح أول فرصة .

ويقال بالإجمال إن الغرض الذي ترمى إليه السياسة البريطانية يجب أن يكون إعلاء بجانب مصر من كل مسئولية مالية للسودان ، و الترتير العلاقات بين البلدين في المستقبل على قاعدة تضمن ارتفاع السودان ارتفاعا مستقلا وممحصلا ، مصر الطيوية في ماء النيل . فمصر ستنقى لا ينازع فيه في الحصول على إيراد كاف يضمن من الماء لري أراضيها الزراعية الحالية ، وعلى نصيب عادل من كل زيادة في إيراد الماء يتيسر للإدارة الهندسية أن تأتي بها . فإذا صرحت بريطانيا العظمى رسميا باعترافها بهذا الحق وأنها عاقدة النية على المحافظة عليه في كل حال من الأحوال سكتت بذلك روع المصريين وخففت عنهم القلق المستحوف عليهم من هذا القبيل . ورأينا أن هذا التصريح يفى بالغرض المقصود إذا تم في الوقت الحاضر .

٢ - السودان في مفاوضات سنة ١٩٢١

(عدلى - كيرزن)

(١) من محضر الجلسة التاسعة عشرة

في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢١

مستر لندسى - وماذا ترون في السودان ؟

عدلى باشا - إننا لم نتعرض له لأننا فضلنا أن ننتظر الفراغ من المناقشة في المسائل الأخرى قبل أن نعالج هذه المسألة .

مستر لندسى - إن الموضوع لم يعهد إلى الكلام فيه ، على أنه لم يمنع عنى . ولعلكم تذكرون ما كتبه اللورد ملر في تقريره عنه ولا أظن الحكومة الإنجليزية إلا أخذة برأيه فيه .

عدلى باشا - ولكن اللورد لم يضع لمسألة السودان حلامينا ولا ضمن تقريره شيئا عن تفاصيل نظام الحكم فيه ، ولا يخرج الأمر في ذلك التقرير عن بعض آراء عامة ترمى إلى استيفاء طابع الحكم الذى جرى في السودان من عهد فتحه إلى الآن . وإذا كان لنا أن نتكلم في السودان الآن فلانى أحب أن أعرف أولا رأيك في مركز السودان .

مستر لندسى - إنه حكم ثنائى (C Condominium) (ملك مشترك) .

عدلى باشا - إنما الاشتراك في الإدارة ، أمّا حق السيادة فهو لمصر وحدها . كان السودان لمصر فتركته زمتا ولكنها لم تفارقها لحظة ففكرة استرجاعه حتى تهيات الظروف لإعادة فتحه ، فاشتركت إنجلترا مع مصر في جزء من التجرية التى أرسلت اليه والأموال التى أنفقت عليه ، ولكنها لم تدع يوما حقاً في السودان بسبب ذلك الاشتراك ، وإنما فتح السودان باسم مصر ولمصلحة مصر ، وما زالت مصر تأسد عجز ميزانيته حتى عهد قريب ، وقد أعان ذلك أكثر من عشرة رجال السياسة والجيش واللورد كرومر واضع اتفاقية السودان نفسه .

مستر لندسى - ولكن المرفوع على دور الحكومة في السودان هو البرلمان الإنجليزي والمصرى .

عدلى باشا — نعم ، ولكن السبب في ذلك لم يكن الرغبة في تقرير حق سيادة لانتخاباتنا على السودان ، وإنما كان ذلك لأسباب خاصة أهمها اتقاء سريان الامتيازات على تلك البلاد ، وما كان ينبغي أن تنتج عنها من تعطيل تنظيم السودان وترقية موارده وغل يد الحكومة عن أن تنطلق فيه بجميع صنوف الإصلاح . فالسودان أرض مصرية ، ولا نزاع في أن لمصر حق السيادة عليه ، وإنما وضعت اتفاقية سنة ١٨٩٩ لتقرير الاشتراك بين مصر و إنجلترا في إدارته ، على أنك لا تجهل أن نصيب مصر من تلك الشركة في حكم المدم ، فإن الإدارة أصبحت إنجليزية محضة ، وكل ما لمصر الآن هو أن القرارات التي يصدرها حاكم السودان أن تبلغ إلى رئيس مجلس الوزراء مجرد تبليغ وليس لهذا أن يتقضى أمرا أو يبرم حكما ، والذي يعيننا الآن من أدر السودان هو أن نقرر من جديد حقوقنا فيه ، وأن يصبح هذه الحقوق مظهر خارجي ، وآية ذلك أن يكون لمصر يد في إدارة السودان . أما الصورة الفعلية لتلك اليد فهي محل بحث . وأرجو ألا يسبق إلى ذهنك أننا نطالب بذلك لمجرد التمتع بلذة الحكم أو لفضاء شهوة سلطة ، وإنما يدفعنا إلى ذلك النظار في مصالحنا في السودان والحوص على توفيرها . وأول هذه المصالح النيل ، ولكن النيل ليس كل ما يعيننا في السودان ، فهناك الجيش السوداني ووجوب تبعيته للجيش المصري وإخلاصه لولى أمر مصر ، وهناك مسألة هجرة المصريين إلى السودان ووجوب أن يجدوا كل التسهيلات الممكنة وأن يتمتعوا بكل الحقوق ، وهناك تموين السودان لمصر ، ولست أبغى حصر المسائل التي تهتمنا في السودان ، وإنما أردت أن أسوق لك مثلا على المصالح المختلفة التي يمكن أن تقوم لنا فيه .

مسترلندسي — أظن أني فهمت وجهة نظركم .

عدلى باشا — وماذا ترى في مسألة النيل بصفة خاصة ؟

مسترلندسي — إن اللورد كيرزن مستعد لأن يعترف لمصر بصوت جدي في قسمة مياه النيل ودويرى أن ينشأ لهذا الغرض لجنة من نوع اللجان التي توجد في أمريكا ، وإن كانت قسمة المياه في أمريكا لا يتبغى بها تنظيم الري وإنما تنظيم القوى الهيدروليكية .

عدلى باشا — يجب أن يسبق التفكير في قسمة المياه تقرير ما لمصر من الحق في أن تأخذ من النيل كل ما تحتاجه من المياه لزراعة أرضها التي تزرع حالا أو القابلة للاستصلاح والزراعة في المستقبل .

مسترلندسي — يعني أنكم تريدون مراقبة على مياه النيل ؟

عدلى باشا — إنما نريد أن يكون لنا وحدنا حق المراقبة عليها .

مستر لندسى — أظن أن الطالب فيه مبالغة ، فإن لكم أن تطالبوا ألا يعمل شيء
دونكم . أما أن يكون لكم حتى الاعتراض على عمل لا يضركم وتكون فيه فائدة للسودان ،
فهذا ما لا يمكن أن نقر لكم به ، ويجب في مثل هذه الأحوال التي يقوم فيها الخلاف على
صلاحية الأعمال أن تفصل في الأمر لجنة مشتركة .

عدلى باشا — إن المورد ما نر أشار إلى ذلك في تقريره وإنما بطريق الإجمال
ولم يفصل كيف يكون تشكيل تلك اللجنة . والذي يعيننا قبل كل شيء أنه لا يجوز أن يعمل
شيء على النيل ضد رغبة الحكومة المصرية .

مستر لندسى — أتريدون أن تقدموا مذكرة أو مشروعا عن مسألة السودان .

عدلى باشا — سأنظر في ذلك . وأذكر أن سعد باشا في المفاوضات السابقة لم يتعرض
لمسألة السودان لأنه أراد أن يكون الاتفاقى قاصرا على مصر ، وأن تتولى مصر في نظام حكمها
الجديد بمسألة السودان مع انجلترا ، ولكن المندوبين لما سافروا لمصر ليتلقوا رأى
الأمة في مشروع لجنة ملر الذى لم يتعرض أيضا لمسألة السودان تبينوا أن الأمة شديدة
الحرص والرغبة في أن تحل مسألة السودان منذ الآن ، وهذا أصل التحفظ الأخير الذى
لم أقدمه وهو يرمى إلى ضمانه الإشراف على النيل وإلى جعل سيادة مصر على السودان فعلة
لا اسمية . أما تفصيل ذلك وترتيب أحكامه فهو محل البحث ويصح أن نتفاهم عليه .
وهنا نحن قلنا ما نريد أن نقول في كل المسائل التي تعرضنا للبحث فيها ونحن في انتظار
مشروع اللورد كيرزن لنضع عليه ملاحظاتنا ونقدم بعد ذلك مشروعا . وسنرى بأى قدر
يمكن الوصول إلى اتفاق .

مستر لندسى — إنى لأخشى أن يكون مشروعا دون الحد الأدنى لمطالب المصريين
وأنهم لا يكونون راضين .

عدلى باشا — إذا كنتم تحرصون على رضى المصريين فليس لكم الآن إلا أن تسألوا
بالحد الأدنى لمطالبهم ، وعلى أى حال فإننا في انتظار مشروعكم لنرى ماذا أنتم فاعلون .

وانتهى الحديث حيث كانت الساعة الثانية عشرة والنصف .

(٢) من محضر الجلسة العشرين

في ٢ نوفمبر سنة ١٩٢١

مستر لويد جورج — ماذا نقولون في مواصلة مع السودان ؟

عدلى باشا — إن هذه المواصلة، حاصلة بطريق بور السودان .

مستر لويد جورج — ولكنها قد لا تكفى .

عدلى باشا — لست أرى دخلا للسودان في أمر المواصلة، فإن ما يفهمه المصريون من المواصلة الإمبراطورية هي المواصلة مع المستعمرات الإنجليزية فيما وراء البحار . أما السودان فهو مسألة أخرى وهي كبيرة الأهمية عند المصريين ولنا بشأنه مطالب لم نبدها بعد لأننا أردنا أن نقين أولا ما إذا كان الاتفاق ممكنا بشأن مصر وكذا قد اعترنا أنه إذا تم الاتفاق بشأنها انتقلنا إلى بحث مسألة السودان فهي مسألة لم يأت دورها بعد .

مستر لويد جورج — لمصر شأن غير شأن السودان فإننا فإعدادا تأمين مواصلاتنا بطريقها لا نريد التدخل في شئونها ، ونريد أن تربطنا وإياها مخالفة حقيقية ولكننا لا يسعنا ترك السودان أو أن نزل عن مركزنا فيه على الصبورة التي نزل بها عن مركزنا في مصر .

عدلى باشا — ولكن ما هي علاقة السودان بمسألة حماية المواصلة أو مسألة القوة العسكرية فإن في السودان جيشا مصرياً وهو الذى يتولى حفظ الأمن فيه والدفاع عنه .

مستر لويد جورج — قد تقوم فتن واضطرابات خطيرة في السودان نحتاج معها إلى إرسال جنود لقمعها ونقل هذه الجنود بطريق مصر .

عدلى باشا — إن هذه حالة تمل جنود في ظروف خاصة ولا حاجة معها إلى قوة عسكرية دائمة ، وهي حالة لا يمكن النظر فيها على حدها أو بمناسبة البحث في حماية المواصلة والقوة العسكرية وإنما هي مرتبطة بمسألة السودان في جملتها . ويمكن عند البحث في النقط المتفرعة عن مسألة السودان وضع اتفاق خاص يرتب فيه لهذه الحالة ما يناسبها من الأحكام . وعلى أى حال فإنى لا أرى أن يكون مجرد احتمال الحاجة إلى نقل جنود بطريق مصر لقمع فتن في السودان سببا يستدعى حفظ قوة عسكرية في مصر .

مستر لويد جورج — هذا حق وخير أن نترك هذه المسألة الآن .

(٣) المادة الخاصة بالسودان

من المذكرة البريطانية بنصوص مشروع اتفاق بين بريطانيا ومصر

ببأبعاء السودان

١٧ - حيث أن رقي السودان في هدوء وسكينة ضروري لأمن مصر ولحفظ مؤوتها من المياه تتعهد مصر بأن تستمر في أن تقدم لحكومة السودان نفس المساعدات الحربية التي كانت تقوم بها في الماضي أو أن تقدم بدلا من ذلك لتلك الحكومة إعانة مالية تحدد قيمتها بالاتفاق بين الحكومتين . وتكون كل القوات المصرية في السودان تحت أمر الحاكم العام .

وعدا ذلك تتعهد بريطانيا العظمى بأن تضمن لمصر نصيبها العادل من مياه النيل ، وقد تقر من أجل ذلك ألا تقام أعمال ري جديدة على النيل أو روافده في جنوب وادي حلفا بدون موافقة لجنة مؤلفة من ثلاثة أمناء يمثل أحدهم مصر وآخر السودان وثالث أوغندا .

(٤) رد الوفد الرسمي المصري

على مشروع الاتفاق بين بريطانيا ومصر

.....

أما مسألة السودان التي لم يكن قدتنا ولها البحث فلا بد لنا فيها من أن نوجه النظر إلى أن النصوص الخاصة بها لا يمكن التسليم بها من جانبنا . فإن هذه النصوص لا تكفل لمصر التمتع بما لها على تلك البلاد من حق السيادة الذي لا نزاع فيه وحق السيطرة على مياه النيل .

وفي ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ أعلنت الحكومة البريطانية من جانبها التصريح التالي :

٣ - تصريح لمصر

بما أن حكومة جلالة الملك عملا بنواياها التي جاهدت بها ترغيبا في الحال في الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ؛

وبما أن للعلاقات بين حكومة جلالة الملك وبين مصر أهمية جوهرية للإمبراطورية البريطانية ؛

فبموجب هذا تعلن المبادئ الآتية :

١ - انتهت الحماية البريطانية على مصر ، وتكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة .

٢ - حالما تصدر حكومة عظمة السلطان قانون تضمينات (إقرار الإجراءات التي اتخذت باسم السطة العسكرية) نافذ الفعل على جميع ساكني مصر تافى الأحكام العرفية التي أعلنت في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ .

٣ - إلى أن يبين الوقت الذي يتسنى فيه إبرام اتفاقات بين حكومة جلالة الملك وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق بالأمور الآتية بيانها وذلك بمفاوضات ودية غير مقيدة بين الفريقين تحتفظ حكومة جلالة الملك بصورة مطلقة بتولي هذه الأمور وهي :

(أ) تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية في مصر .

(ب) الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تداخل أجنبي بالذات أو بالواسطة .

(ج) حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات .

(د) السودان .

وحتى تبرم هذه الاتفاقات تبقى الحالة فيما يتعلق بهذه الأمور على ما هي عليه الآن .

٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

٤ - السودان في مفاوضات سنة ١٩٢٤

سعد زغلول - ما كدونالد

(١) حوادث السودان في سنة ١٩٢٤

كانت سنة ١٩٢٤ مليئة بالحوادث الخطيرة في تاريخ العلاقات بين مصر والسودان ، ففيها بدأ الاحتكاك الشدي بين الحكومتين المصرية والبريطانية وأعلنت كل منهما وجهة نظرها فيما لها أو فيما تحب من حقوق في ذلك البلد ، وفيها صرحت الحكومة البريطانية برأيها القاطع في حكم السودان وإدارته ، ووضعت سياستها التي ظلت متقيدة بها في جميع الحوادث والمفاوضات التي جرت لحل المسألة المعقدة بين مصر وبريطانيا . ولم تكن تنفسي سنة ١٩٢٤ حتى تبدلت الحال في السودان فأخرجت وحدات الجيش المصري منه وكادت تنقطع كل الصلات الفعلية الباقية بينه وبين مصر .

وإن كانت معاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا في سنة ١٩٣٦ قد عالجت مسألة السودان من بعض نواحيها ، وأبقت للطرفين حرية الاتفاق على تعديل اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ في المستقبل ، فإن النصوص الخاصة بالسودان الواردة في معاهدة التحالف كانت متأثرة إلى أبعد حد بالسياسة البريطانية التي أعان عنها منذ سنة ١٩٢٤ .

١ - في ٢٥ يونيو سنة ١٩٢٤ أبلغت الحكومة المصرية رئيس الوزارة البريطانية بواسطة مفوضية مصر بلندن أن بعض الموظفين البريطانيين في السودان يشجعون حركة المصطنعة في السودان ترمي إلى انفصاله عن مصر وأنهم يقعون بتسوية وشدة المظاهرات التي يقوم بها المواعلون الموالون لمصر والتي تدفعهم إليها تلك الحركة المصطنعة . وقد طلبت من رئيس الوزارة البريطانية في هذا التبليغ أن يعمل على مساعدة رئيس الوزارة المصرية في القضاء على تلك الأعمال التي تجرح شعور الشعب المصري وتمس حقوقه .

وأرسل رئيس الحكومة المصرية إلى حاكم السودان العام في نفس اليوم برقية بالمعنى المتقدم ذكره وطلب منه موافاته بتفصيل عن الحوادث ، وأعرب عن اعتماد الحكومة المصرية على إخلاص جميع الموظفين في السودان وشعورهم بالواجب في منع كل ما يعكر صفو النفوس وفي المحافظة على الهدوء والثقة اللازمين لتقدم البلد .

لم يجب حاكم السودان على برقية رئيس الوزارة ، وأجاب وزير الخارجية البريطانية على تبليغ الحكومة المصرية في أول يولييه سنة ١٩٢٤ بخطاب إلى وزير مصر المفوض قال فيه إنه قد كلف المندوب السامي البريطاني بأن يخبر رئيس الحكومة المصرية بحقيقة حوادث الاضطراب التي وقعت أخيرا ، ثم قال إن الحكومة البريطانية تعلم أن أشخاصا غير مختصين للنظام القائم في السودان يحاولون عمدا إثارة القلق والاضطراب وأن هذه الحكومة تؤيد حكومة السودان تأييدا تاما في أخذ هؤلاء المشاغين بالشدة . وهذا هو النص الانجليزي :

“His Majesty's Government will afford the Sudan Government their full support in dealing firmly with such agitators...”

وفي ٦ يولييه سنة ١٩٢٤ أرسل المندوب السامي البريطاني إلى رئيس الحكومة المصرية خطابا ضمنه رواية للحوادث التي وقعت في السودان في شهر يونيه السابق ، وأنكر فيه أن حكومة السودان تشجع حركة سياسية مصطنعة بقصد انفصال السودان عن مصر ، ثم قال إن حكومة السودان مقتنعة — من أدلة قوية — بأن الحركة التي قامت في السودان موعز بها من مصر بل متفق هاها من مصر . وقد ختم هذا الخطاب بنفس المعنى وببنفس العبارة التي ختم بها خطاب وزير الخارجية البريطانية إلى وزير مصر المفوض المتقدم ذكره .

٢ — وفي أوائل أغسطس سنة ١٩٢٤ اشتد الاضطراب في السودان وبدأت حوادثه بتظاهر طلاب المدرسة الحربية في الخرطوم وتظاهر أورطة السكة الحديد (المصرية) بمطبرة وإطلاق النار عليهم . وقد أرسل رئيس مجلس الوزراء برقية إلى الحاكم العام بالسودان يطلب منه فيها موافاته بالبيانات الكافية وإحاطته بما يحصل في ذلك الشأن فلم يجب الحاكم العام عن هذه البرقية أو غيرها مما أرسله إليه رئيس الحكومة ، ولكن دار المندوب السامي هي التي كانت تخاطب الحكومة المصرية بحجة أن هذه هي الأصول الواجبة المراعاة للاتصال في الشؤون المتعلقة بالسودان .

وكانت الحكومة المصرية ترغب في تشكيل لجنة مصرية سودانية للتحقيق في حوادث السودان ولكن الحكومة البريطانية رفضت هذا الاقتراح .

وفي ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٤ أرسلت الحكومة المصرية بواسطة وزيرها المفوض بلندن — احتجاجا إلى رئيس وزراء الحكومة البريطانية جاء فيه :

“إن الحكومة المصرية تتبّع بمزيد الحزن والأسف الحوادث الأليمة التي تتوالى في السودان منذ بضعة أسابيع . . . ، على أن هذه الحوادث الداعية إلى الأسى من كل وجه ليست في نظرها إلا نتيجة طبيعية للخطة التي نهجها الموظفون البريطانيون في السودان .

وان هذه الخطة التي ترمى ، على ما يظهر ، الى فصل السودان عن مصر تبدو بنوع خاص في منع جميع مظاهر التعلق بمصر وبزعيم الأمة الموقر ومنع مظاهر الولاء للملك البلاد ، وكذلك فيما اتخذ من وسائل القمع الشديدة في هذا الشأن . . . فكانت نتيجة هذه الخطة سفك الدماء الداعي الى الحزن وتعزير الجنود البريطانية في السودان ، ذلك مما لا تستطيع الحكومة المصرية السكوت عنه طبعاً ولا يجعل الشعب المصري غير مكترث بهذه الحال . .

وبناء على ذلك ترى الحكومة المصرية من واجبها أن تحتج على خطة أدت الى تلك النتائج الداعية الى الأسف . وبما للحكومة المصرية من الرغبة الصادقة في وضع حد لهذه الحالة وإزالة كل عقبة في سبيل الاتفاق المرغوب فيه رغبة شديدة ترى ضرورة إيقاف المحاكمات التي شرع فيها والمبادرة الى تأليف لجنة مصرية سودانية لفحص الحالة وتحديد ما قد يظهر من المسؤوليات والعمل على تهدئة الخواطر . وإلا فلا تقع المسؤولية على عاتق الحكومة المصرية .“

وفي اليوم ذاته (١٥ أغسطس سنة ١٩٢٤) سلم نائب المندوب السامي لرئيس الوزارة بالنيابة مذكرة من الحكومة البريطانية وصفها نائب المندوب السامي بأنها ”مفكرة غير لطيفة désagréable نص ترجمتها :

”إزاء الاضطرابات التي وقعت حديثاً من رجال الأورطة المصرية المخصصة للسكة الحديدية في العظيرة وبورسودان وما أحدثه المشاغبون من الإلتلاف لمهمات حكومة السودان ، فإن حكومة حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا تريد أن تعلن الحكومة المصرية باتم الصراحة أنها تعد نفسها مسؤولة عن حفظ النظام في السودان وأنها ترى أن تؤيد حكومة السودان باتخاذ جميع التدابير التي قد تراها هذه الحكومة الأخيرة لازمة للحفاظ على الأمن العام .“

وقد سبق أن بينت حكومة جلالة الملك موقفها في مذكرة أرسلت الى وزير مصر المفوض في أول يوليه الماضي (وقد سبقت الإشارة إليها) ولا يسعها أن تعد ما وقع حديثاً من أورطة السكة الحديدية إلا نتيجة مباشرة لغلو المطالب الخاصة بالسودان ولطاعن الموجهة الى الإدارة البريطانية في تلك البلاد ، مما تردد ذكره كثيراً أثناء الخمسة الأشهر الأخيرة في البرلمان المصري والصحافة المصرية .

ونظراً لهذه الظروف قد اتخذت حكومة جلالة الملك التدابير لتعزير الحماية البريطانية وأجازت لحكومة السودان أن تبعد في الحال عن السودان أورطة السكة الحديدية وأية وحدة أخرى من الجيش المصري قد يرى منها عدم الولاء .

وأن حكومة جلالة الملك لن تنردد في اتخاذ تدابير أخرى من هذا القبيل إذا رأيت ما يهدد الأمن العام“ .

وفي ١٧ أغسطس سلمت المفوضة المصرية بلندن مذكرة الاحتجاج (الآنفة الذكر) لوزارة الخارجية البريطانية وتلقت منها مذكرة شفوية بالرد مطابق نصها للمذكرة التي سبق أن قدمها نائب المندوب السامي إلى نائب رئيس الحكومة المصرية في ١٥ أغسطس .

٣ - وقد ردت الحكومة المصرية بمذكرة قدمتها - بواسطة المفوضية بلندن - إلى وزارة الخارجية في ٢٢ أغسطس قالت فيها :

”... وردا على ذلك ترغب الحكومة المصرية في لفت حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية إلى أنها من جهتها تعد نفسها مسئولة عن حفظ النظام في السودان . فإن الفضل في استتباب النظام لغاية الآن راجع إلى وجود معظم الجيش المصري بالاستمرار في السودان... وبالرغم من ذلك تلاحظ الحكومة المصرية مع الأسف أن المراقيل تقام في طريق مباشرتها سلطتها الشرعية في السودان ...

وقد أتاحت الفرصة للوزارة الحالية أيضا إعلان وجهة نظرها عن مسألة السودان في التصريحات العلنية التي فاه بها رئيسها وفي المذكرة التي قدمها وزير مصر المفوض بلندن إلى وزير الخارجية البريطانية في ٢٧ يونيو الماضي . أما الموقف الذي بيته حكومة حضرة صاحب الجلالة في مذكرتها المؤرخة أول يولييه سنة ١٩٢٤ فإن الحكومة المصرية لم تقبله في وقت من الأوقات .

هذا والحكومة المصرية لا يسعها أن تعد الحوادث الأخيرة إلا نتيجة لما وقع من بعض موظفي السودان البريطانيين من الشطط ولما تردد ذكره مرارا وتكرارا في البرلمان البريطاني وفي الصحافة البريطانية في خلال الأشهر الأخيرة من العبارات المقتاة إنكارا لحق مصر على السودان ... ومما يجب ملاحظته أنه لما كانت أورطة السكة الحديدية تابعة لسلطة السردار ؛ فالسردار هو المسئول لدى الحكومة المصرية عن نظام جميع وحدات الجيش وحسن سلوكها ؛ وترى الحكومة المصرية أنه ليس لحاكم السودان العام أن يتخذ من تلقاء نفسه قبل الرجوع إلى الحكومة المصرية قرارا بإبعاد جنود مصرية من السودان أو تعزيز الحاميات الموجودة فيه . ولما كانت الحكومة المصرية تعلق أكبر أهمية على تقدم السودان وطمأنينة أهله فهي لم تتأخر أبدا ولا تتأخر عن اتخاذ جميع الوسائل الناجمة لحفظ النظام وإبدال أية وحدة مصرية إذا دعت الحال إلى ذلك في السودان ...“

وفي ٢٤ أغسطس قابل نائب المندوب السامي رئيس الوزارة المصرية بالنيابة وأبلنه شفويا :
 "وفي الوقت الحاضر لا يسع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية أن تفكر إلا
 في اضطرابات السودان التي أثرت من مصر ، وأن حكومة السودان التي تؤيدها حكومة
 صاحب الجلالة البريطانية تأييدا تاما ، لقادرة على اتخاذ التدابير اللازمة إزاء هذه الاضطرابات .
 وليس في الإمكان التنبؤ منذ الآن بجميع التدابير التي قد تضطر (الحكومة البريطانية) وحكومة
 السودان إلى اتخاذها لملافاة عواقب نشر الدعوة الضارة في السودان... ومع ذلك فإن (الحكومة
 البريطانية) ما زالت إلى هذه الساعة تأمل أن الحكومة المصرية — إجابة للتصريح الذي
 فاه به مستر رمزي ماكدونالد في مجلس العموم في ٣٠ يونيو — ستعمل على احترام الحالة
 الحاضرة Statu quo غير أنه يجب ألا يكون هناك أدنى شك في أن (الحكومة البريطانية)
 عاقدة النية تماما على ألا تتخلى عن أي تعهد من تعهداتها نحو حكومة السودان أو الشعب
 السوداني" .

٤ — أما التصريح الذي كان أعلنه مستر رمزي ماكدونالد في مجلس العموم في ٣٠
 يونيو وأشار إليه نائب المندوب السامي في حديثه ، فقد جاء فيه :

"لقد كنت أؤمل أن في الإمكان تسوية المسائل المتعلقة بيننا وبين مصر المستقلة بواسطة
 مفاوضات شخصية تجرني في جو هادئ بيني وبين زغلول باشا ولقد امتنعت إلى
 الآن عن إلقاء أي تصريح من شأنه تحديد حرية المفاوضات ، تلك الحرية التي كان من حقنا
 المطالبة بها . ولكن على أثر ما وقع من الحوادث أرى من الضروري أن أبين لكل من يهمهم
 الأمر ، أنني لا أظن أن هذا المجلس يستطيع أن يقبل اتفاقا من شأنه الإخلال بتعهداتنا
 في السودان أو المساس بإدارته الحالية أو بسير تقدمه . وإني معتقد بأن توافر حسن النية
 والإخلاص بيننا وبين مصر لمن الأهمية بمكان عظيم لكل منا . وإني ما زلت واثقا من
 أن الرجال المسؤولين في حكومتى البلدين يرفضون تعضيد المطالب التي يستحيل تحقيقها
 ويكون من شأنها القضاء على كل أمل في الاتفاق" .

٥ — وفي ٢٨ أغسطس سنة ١٩٢٤ أرسل وزير الخارجية البريطانية إلى القائم
 بأعمال المفوضية المصرية بلندن خطابا بالرد على مذكرة احتجاج الحكومة المصرية المقدم
 (في ٢٢ أغسطس) وجاء في هذا الخطاب :

"إن المحافظة على النظام في السودان هو مبدئيا شأن الحاكم العام الذي يتولى القيادة
 العليا لجميع القوات في السودان ، مصرية كانت أم بريطانية ، بحكم المادة ٣ من اتفاقية

١٩ يناير سنة ١٨٩٩ . ويظهر أن الحكومة المصرية تدعى أن المقوق التي تتمتع بها مصر في السودان إنما هي مستمدة من هذه الاتفاقية وليست مستمدة من مزاعم البرلمان المصري والصحافة المصرية .

وإن الاضطرابات العسكرية الأخيرة كانت موضع التحقيق أمام محاكم مؤلفة من ضباط بريطانيين ومصريين وستبلغ قرارات هذه المحاكم إلى الحكومة المصرية في الوقت المناسب . أما المشاغبات التي أحدثها المدنيون فقد نظرت فيها المحاكم المدنية وفق أحكام القانون . وليس لدى الحكومة البريطانية ما تزيده الآن على ما سبق أن أعلنته من رأى متعلقا بأسباب تلك الاضطرابات .

٦ - حدث بعد ذلك أن قابل رئيس الوزارة المصرية سعد زغلول باشا رئيس الوزارة البريطانية مستر رمزي ماكدونالد لتحدث معه بقصد تبديد الغيوم المتلبدة في جو العلاقات بين مصر وإنجلترا وبالأخص بعد حوادث السودان الأخيرة والسعى إلى إعادة حسن التفاهم في العلاقات بين البلدين . وقد تناولت الحادثات أهم المسائل المعائق حلها بين الدولتين ثم انتهت بغير اتفاق بين الرئيسين . وفي ٧ أكتوبر سنة ١٩٢٤ أرسل رئيس الوزارة البريطانية خطابا إلى المندوب السامي في القاهرة عن موقف الحكومة البريطانية إزاء مصر والسودان . ونشر هذا الخطاب في كتاب أبيض . وقد جاء فيه عن مسألة السودان ما يأتي :

”... وينبغي أن أصر على التصريح الذي كنت أبديته عن هذا الموضوع في مجلس

العموم . فلا يجب أن يحوم حول ذلك أى شك في مصر أو في السودان ...

وأن واجب المحافظة على النظام في السودان يقع الآن بالفعل على عاتق الحكومة البريطانية وستقوم هذه الحكومة بكل ما يلزم لتحقيق تلك الغاية . ولقد التزمت هذه الحكومة منذ ذهابها إلى السودان - التزامات أدبية ثقيلة إذ أنشأت فيه نظاما حسنا للإدارة ، ولذلك فإنها لن تسمح بهدم هذا النظام وتعتبر مسؤوليتها في ذلك وديعة لأهالي السودان ، ولا محل للتفكير مطلقا في ترك السودان قبل أن تتم عملها .

وليس لدى الحكومة البريطانية أية رغبة في نقض النظم القائمة ولكنها يجب أن تنبه على أنها لا يمكن أن تتحمل حالة قائمة تمكن المرطفين العسكريين والمدنيين من التآمر على النظام ، وأن حكومة السودان لتعجز عن أداء واجبها إذا هي سمحت ببقاء هذه الحالة ولم يكن النظام القائم مقبولا ومعمولا به في إخلاص ووفاء .

ولم يفت الحكومة البريطانية أن تعترف بأن لمصر مصالح مادية معينة في السودان يجب أن تكون مكشولة ومحمية ، وهذه المصالح تتعلق على وجه الخصوص بنصيبها في مياه النيل واستيفاء مطالبها المالية من حكومة السودان . وقد كانت الحكومة البريطانية مستعدة على الدوام لضمان هذه المصالح على وجه يرضى مصر ... ”

(٢) مقتل سردار

المذكرات

المتبادلة بين المندوب السامي البريطاني وبين رئيس مجلس الوزراء اثر مقتل السيرلى ستاك سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام

المذكرة الأولى

دار المندوب السامى

القاهرة فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤

إلى حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء

يا صاحب الدولة

أقدم لدولتكم من قبل حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية البلاغ التالى :

إن الحاكم العام للسودان وسردار الجيش المصرى الذى كان أيضا ضابطا ممتازا فى الجيش البريطانى قد قتل قتلا فظيما فى القاهرة .

فحكومة حضرة صاحب الجلالة تعد هذا القتل ، الذى يعرض مصر كإحدى حكوماتها الآن ، لازدراء الشعوب المتمدنية ، نتيجة طبيعية لحملة عدائية ضد حقوق بريطانيا العظمى وضد الرعايا البريطانيين فى مصر والسودان . وهذه الحملة القائمة على إنكار الجليل إنكاراً مقرونا بعدم الاكتراث للأيدى التى أسدتها بريطانيا العظمى لم تعمل حكومة دولتكم على تثبيطها بل أنارتها هيات على اتصال وثيق بهذه الحكومة .

ولقد نهبت دولتكم حكومة حضرة صاحب الجلالة منذ أكثر من شهر إلى العواقب التي تترتب حتما على العجز عن وقف هذه الحملة ، ولا سيما فيما يتعلق بالسودان ، ولكن هذه الحملة لم توقف . والآن لم تستطع الحكومة المصرية أن تمنع اغتيال حاكم السودان العام وأثبتت أنها عاجزة عن حماية أرواح الأجانب أو أنها قليلة الاهتمام بهذه الحماية .

فيناء على ذلك تطالب حكومة حضرة صاحب الجلالة من الحكومة المصرية :

- ١ - أن تقدم اعتذارا كافيا وافيا عن الجناية .
 - ٢ - أن تتابع بأعظم نشاط وبدون مراعاة للأشخاص البحث عن الجناة وأن تنزل بالمجرمين ، أيا كانوا ومهما تكن سنهم ، أشد العقوبات .
 - ٣ - أن تمنع من الآن فصاعدا وتقمع بشدة كل مظاهرة شعبية سياسية .
 - ٤ - أن تدفع في الحال إلى حكومة حضرة صاحب الجلالة غرامة قدرها نصف مليون جنيه .
 - ٥ - أن تصدر في خلال أربع وعشرين ساعة الأوامر بإرجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصري البعثة من السودان مع ما ينشأ عن ذلك من التعديلات التي ستعين فيما بعد .
 - ٦ - أن تبأغ المصاحبة المختصة أن حكومة السودان ستزيد مساحة الأيطان التي تزرع في الجزيرة من ٣٠٠,٠٠٠ فدان إلى مقدار غير محدود تبعا لما تقتضيه الحاجة .
 - ٧ - أن تعدل عن كل معارضة لرغبات حكومة حضرة صاحب الجلالة في الشؤون المبيدة بعد المتعلقة بحماية المصالح الأجنبية في مصر .
- وإذا لم تلب هذه المطالب في الحال تتخذ حكومة حضرة صاحب الجلالة على الفور التدابير المناسبة لصيانته مصالحها في مصر والسودان .
- ولاني أغتم هذه الفرصة لأجدد لدولتكم عظيم احترامي ما

الإمضاء : أالنبى (فيلد مارشال)
المنسوب السامى

المذكرة الثانية

دارالمنذوب السامى

القاهرة فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤

يا صاحب الدولة

الحاقا بلاغى السابق أشرف بإحاطة دولتكم علما من قبل حكومة حضرة صاحب
الجلالة البريطانية أن مطالبها الخاصة المتعلقة بالجيش فى السودان وحماية مصالح الأجانب
فى مصر هى الآتية :

١ - بعد أن يسحب الضباط المصريون والوحدات المصرية البحتة للجيش المصرى
تحوّل الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى إلى قوة مسلحة سودانية تكون خاضعة
وموالية للحكومة السودانية وحدها وتحت قيادة الحاكم العام العليا وباسمه تصدر العرائض
(البراءات للضباط) .

٢ - إن القواعد والشروط الخاصة بخدمة الموظفين الأجانب الذين لا يزالون
فى خدمة الحكومة المصرية وتأديبهم واعتزالهم الخدمة وكذلك الشروط المالية لتسوية
معاشات الموظفين الأجانب الذين اهتروا الخدمة يجب أن يعاد النظر فيها طبقا لرغبات
حكومة حضرة صاحب الجلالة .

٣ - من الآن إلى أن يتم اتفاق بين الحكومتين بشأن حماية المصالح الأجنبية فى مصر
تبقى الحكومة المصرية منصبى المستشار المالى والمستشار القضاى وتحترم سلطتهما
وامتيازاتهما كما نص عليها عند إلغاء الحماية وتحترم أيضا نظام القسم الأوروبى
فى وزارة الداخلية واختصاصاته الحالية كما سبق تحديدها بقرار وزارى وتنظر بعين الاعتبار
الوافى إلى ماقد يبديه مديره العام من المشورة فيما يتعلق بالشؤون الداخلة فى اختصاصاته .

وإنى أعتنم هذه الفرصة لأجدد لدولتكم عظيم احترامى ما

الإمضاء : ألنهي (فيلد مارشال)

المنذوب السامى

فأجاب حضرة صاحب الدولة سعد زفول باشا على هاتين المذكرتين بالمذكرة التالية :

رياسة مجلس الوزراء

القاهرة في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤

إلى حضرة صاحب الفخامة المندوب السامي البريطاني

ياصاحب الفخامة

ردا على المذكرتين اللتين سلمتا إلى نهار أمس من فخامتكم باسم حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية أتشرف بأن أرجو فخامتكم أولا أن تتكرموا فتعربوا لحكومتم مرة أخرى من قبل الحكومة المصرية عما خالج هذه الحكومة والأمة بأجمعها من شعور الألم والاستفطاع بسبب الاعتداء الشنيع الذي وقع على حياة المأسوف عليه السيرلى ستاك باشا سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام .

على أنه لا يمكن اعتبار الحكومة المصرية مسؤولة بوجه من الوجود عن هذه الجريمة المنكرة التي ارتكبتها مجرمون تمقتهم الأمة بالإجماع . وذلك لأنها حدثت في ظروف لم يكن في الاستطاعة معها توقع ارتكابها أو منعها .

ومن جهة أخرى فإن هذه الحكومة لا يمكنها أن تقبل التأكيد الذي تضمنته المذكرة الأولى من أن هذه الجريمة هي نتيجة طبيعية لحملة سياسية لم تعمل الحكومة المصرية على تثبيطها بل أثارها هيئات على اتصال وثيق بها ، لأن هذه الحكومة كانت تلجا وتدعو دائما إلى استعمال الطرق السلمية المشروعة في المطالبة بحقوق البلاد ولم تكن على اتصال من أى نوع كان بهيئات تشير باستعمال العنف .

إن المسؤولية الوحيدة التي تعترف بها الحكومة وتأخذها على عاتقها إنما هي اقتفاء أثر المجرمين وقد اتخذت إجراءات سريعة وفعالة لهذا الغرض ، وإن النتيجة المرضية التي أدت إليها هذه الإجراءات تجعلنا واثقين تمام الثقة من أن اللجنة ان يفتوا من القصاص العادل .

على أنه لإثبات ما أثارته هذه اللجنة في البلاد من الأسف البالغ وإرضاء الحكومة صاحب الجلالة البريطانية ، أتشرف بأن أصرح لفخامتكم بأن الحكومة المصرية تقبل أن تقدم اعتذارها كما أنها تقبل أن تدفع مبلغ خمسمائة ألف جنيه .

وتعمرح الحكومة أيضا بأنها قد اعزمت أن تمنع ، بجميع ما لديها من الطرق القانونية ، كل مظاهرة شعبية يكون من شأنها الإخلال بالنظام العام وبأنها سترجع عند الحاجة إلى البرلمان للحصول على سلطة أوسع مما لها الآن .

أما فيما يتعلق بالطلب الوارد في الفقرة الخامسة من المذكرة الأولى والمفصل في المذكرة الثانية فأتشرف بأن ألاحظ لفخامتكم أن ما أقترح من ترتيب جديد للجيش المصري بالسودان لا يعد فقط تعديلا للحالة الحاضرة التي سبق للحكومة الإنجليزية أن صرحت برغبتها في المحافظة عليها بل هو مناقض تماما لنص المادة (٤٦) من الدستور المصري التي تنص على أن الملك هو القائد الأعلى للجيش وهو الذي يولى ويعزل الضباط .

وأما فيما يتعلق بالطلب الوارد في الفقرة السادسة فإنني ألاحظ لفخامتكم أن مسألة إدخال تعديل منذ الآن على المقدار المحدد لمساحة الأراضي التي تروى بالجزيرة هي على الأقل سابقة لأوانها ويجب ، طبقا للتصريحات المتكررة التي أبدتها الحكومة البريطانية ، أن تحل باتفاق الطرفين مع مراداة المصالح الحيوية للزراعة المصرية .

وأخيرا فيما يتعلق بالطلب الوارد في الفقرة السابعة أتشرف بأن ألاحظ لفخامتكم أن حالة الموظفين الأجانب في مصر خاضعة الآن لأحكام قانون واتفاق سياسي لا يمكن تعديلهما من غير اشتراك البرلمان . وعلى أي حال فإن مذكرة الحكومة البريطانية لم تبين قط التعديلات التي يراد إدخالها على النظام الحالي ولذلك لا يرى في وسعنا الرد على هذه المسألة . وأما فيما يتعلق بحماية المصالح الأجنبية بوجه عام فإن الحكومة المصرية اتخذت على الدوام أكثر الخطط تسامحا بالقدر الذي يتفق مع حرمة مبدأ الاستقلال . ومع ذلك فإن الدول الأجنبية لم تقدم أي اعتراض في هذا الشأن .

وإني لوائق كل الثقة من أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية ستجد هذا الجواب مرضيا تماما . وعلى أي حال فقد أملت على روح الرغبة الخالصة في إبقاء وتوطيد أحسن العلاقات مع الحكومة البريطانية ، بما يتفق مع حقوق مصر .

وأتهز هذه الفرصة لأكرر لفخامتكم الإعجاب عن عظيم احترامي .

رئيس مجلس الوزراء

الإمضاء : سعد زغلول

وفي مساء ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ أرسل المندوب السامي البريطاني إلى حضرة صاحب
الدولة رئيس مجلس الوزراء المذكرة الآتية :

دار المندوب السامي

القاهرة في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤

إلى حضرة صاحب الدولة سيد زغول باشا رئيس مجلس الوزراء

يا صاحب الدولة

إيماء إلى رسالة دولتكم بتاريخ اليوم أتشرف بأن أبلغكم أنه نظرا إلى رفض الحكومة
المصرية تلبية مطالب حكومة حضرة صاحب الجلالة الواردة في الفقرتين الخامسة
والسادسة من بلاغى المقدم أمس أرسلت التعليقات إلى حكومة السودان بما يلي :

أولا - أن تخرج من السودان جميع للضباط المصريين والوحدات المصرية البجعة
في الجيش المصرى مع التغييرات المعينة التي تترتب على ذلك .

ثانيا - أنها مطلقا الحرية في زيادة المساحة التي تروى في الجزيرة من ٣٠٠,٠٠٠ فدان
إلى مقدار غير محدود تبعاً لما تقتضيه الحاجة .

وستعلمون دولتكم ، في الوقت المناسب ، العمل لدى ستغخذ حكومة حضرة صاحب
الجلالة نظرا إلى رفض دولتكم قبول المطالب السابع الخاص بحماية مصالح الأجانب في مصر .

وإني أثبت أن الحكومة المصرية قد قبلت فيما قبلته من المطالب ، المطالب
الرابع . فحكومة حضرة صاحب الجلالة تنتظر أن يدفع لى مبلغ نصف مليون جنيه قبل
ظهر الغد .

وإني أتمنى هذه الفرصة لأجدد لدولتكم وانوا احترامى ما

الإمضاء : أللني (فيلد مارشال)

المندوب السامي

(٣) قوة الدفاع السودانية

(١) إنشاء قوة الدفاع السودانية :

١ - طلب المندوب السامي البريطاني في الإنذار الذي أرسله إلى رئيس الوزارة المصرية (المغفور له سعد زغلول باشا) في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ أن تسحب الحكومة المصرية من السودان الضباط المصريين والوحدات المصرية البعثت من الجيش المصري وأشار إلى أن الوحدات السودانية (من الجيش المصري) مستحوّل إلى قوة سودانية تتبع حكومة السودان وحدها ويتولى قيادتها العليا حاكم السودان .

ولما رفضت الحكومة المصرية هذا الطلب محتجة بأنه يتضمن تعديلا للحالة القائمة في السودان ويخالف حكم المادة ٤٩ من الدستور المصري ، رد المندوب السامي بمذكرة في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ بأنه إزاء رفض الحكومة المصرية قد أصدرت الحكومة السودان التعليمات اللازمة لسحب الوحدات المصرية البعثت من السودان وإجراء التعديلات المترتبة على سحبها . وقد تم بالفعل إخراج هذه الوحدات المصرية مع عدد كبير من المستخدمين المدنيين الملحقين بها .

٢ - وفي يناير سنة ١٩٢٥ كتب المفتش العام بالجيش المصري (بنساء على أمر نائب السردار) إلى وزير الحربية المصرية يطلب منه أن يصرح له بأن يعلن الضباط السودانيون الحائزين على هرائض في الجيش المصري والمزعم استخدامهم في قوة الدفاع السودانية أنه من المستحيل على الحكومة المصرية أن تقدم لهم وظائف مستمرة في الجيش المصري وأنهم أحرار في الاستقالة من وظائفهم الحالية والخدمة في قوة الدفاع السودانية ، وأن الحكومة المصرية تقبل على عاتقها جميع المبالغ المستحقة لهم عن المعاشات والمكافآت المتعلقة بما مضى من الخدمات ولحين تاريخ النقل .

وقد عرضت دار المندوب السامي على رئيس الحكومة المصرية مشروع مذكرة بهذا المعنى .

استفتى رئيس لجنة قضايا الحكومة في هذه المسألة فقدم في ١٠ يناير سنة ١٩٢٥ مذكرة مسببة إلى رئيس مجلس الوزراء قال فيها :

(١) إن اتفاقية السودان المعقودة بين الحكومتين المصرية والبريطانية في يناير سنة ١٨٩٩ يجب أن تعتبر قائمة بينهما .

(٢) ان إدارة السودان الخولة بحسب هذه الاتفاقية للحاكم العام هي إدارة مستقلة (autonome) في كافة النواحي السياسية والتشريعية والإدارية ولذلك قد يبدو لأول وهلة أنه لا يوجد أى تعارض من الوجهة القانونية البحتة بين إنشاء قوة دفاع في السودان وبين ما لحكومة السودان من استقلال ذاتى في الإدارة .

(٣) على أن إنشاء قوة الدفاع السودانية تظهر مخالفته (في الواقع) لأحكام اتفاقية سنة ١٨٩٩ ولأحكام الدستور المصرى بسبب الأحوال الخاصة التى أنشئت فيها هذه القوة : (أولا) لأن الحكومة البريطانية ليس لها قانونا حق الانفراد بإصدار الأمر باتخاذ مثل هذا الإجراء الهام إلى الحاكم العام الذى هو ممثل الحكومتين ونايهما المشترك في إدارة السودان و (ثانيا) لأن الداعى السياسى إلى اتخاذ هذا الإجراء قد زال بمقووط الوزارة المصرية السابقة وبزوال الاضطرابات في السودان وبذلك صار من الممكن الاتصال بالحكومة المصرية للحصول على موافقتها على إنشاء قوة الدفاع في السودان .

(٤) مع ذلك فإن موافقة الحكومة المصرية على إنشاء قوة الدفاع — إذا رأت أن توافق عليه — لا يصحح ما يكون في تأليف هذه القوة أو في تنظيمها من العوامل التى تناقض اتفاقية سنة ١٨٩٩ أو تحالف أحكام الدستور المصرى لأن هذه القوة لا يبدو كأنها مجرد وحدة عسكرية خاضعة لحاكم السودان باعتباره ممثلا للشركة القائمة بين الحكومتين البريطانية والمصرية وإنما تعد كأنها في خدمة دولة مستقلة عن مصر أو في خدمة مستعمرة بريطانية .

(٥) لذلك اقترح المستشار سدا للذريعة ودفعاً للشبهة أن تتفق الحكومتان على بعض النقاط الهامة مثل تسمية القوة الجديدة والعلم الذى تستعمله وطريقة تجنيدها ومنح العرائض لضباطها وعلاقة حاكم السودان العام بسردار الجيش المصرى وعلاقة جنود هذه القوة وضباطها بجنود وضباط الجيش المصرى ... الخ .

(٦) فإذا لم يمكن الاتفاق بين الحكومتين على هذه التفصيلات وأرادت الحكومة المصرية أن تحتفظ بالحالة الراهنة فيما يتعلق بحقوقها في السودان فيجب عليها أن تجيب بأنها لا تعترف بوجود قوة الدفاع السودانية ولا تعترف بحق الضباط السودانيين في الاستقالة من وظائفهم بالجيش المصرى والخدمة في الفترة السودانية بل إنها تعتبر من يقبل منهم الخدمة في القوة السودانية محروما من حقوقه في المعاش أو المكافأة .

٣ — وعلى أساس هذه المذكرة عقد في ١٤ يناير سنة ١٩٢٥ برئاسة مجلس الوزراء اجتماع بين رئيس الوزارة ونائب المندوب السامى عرض فيه الرئيس إجراء التعديل في مشروع

المذكرة المقدمة من دار المندوب السامى على الوجه الذى تقترحه الحكومة المصرية --
ولما لم تسفر المناقشة عن أى اتفاق صرح نائب المندوب السامى بأنه لم يبق مجال للطلب
المقدم من السردار فى خطاب ٣ يناير وبأنه سيقترح على حاكم السودان العام أن يمنح
الضباط السودانيين الذين يلتحقون بخدمة قوة الدفاع السودانية عرائض خاصة غير عرائضهم
الحالية (المصرية) وأما الضباط السودانيون الذين لا يرغب الحاكم العام فى الاحتفاظ بهم
فى (خدمة القوة الجديدة) فيمكن للسردار إحالتهم إلى المعاش .

٤ - وفى ١٧ يناير سنة ١٩٢٤ أصدر حاكم السودان العام - بمقتضى السلطة العليا
المخولة له فى أمر تعيينه - منشورا بإنشاء قوة الدفاع السودانية ، وقد جاء به :

(أولا) أن القوة الجديدة تتبع وتخضع owe allegiance لحاكم السودان العام .

(ثانيا) أن الحاكم العام هو الذى يعين ويعزل جميع الضباط وأن جميع العرائض
تصدر باسمه .

(ثالثا) أنه لما كانت الحكومة المصرية غير قادرة على أن تمضى فى استخدام الضباط
السودانيين فى الجيش المصرى فإن حاكم السودان سيقبل فى خدمة الدفاع السودانية كل
من يراه منهم جديرا بذلك .

(رابعا) أنه بمجرد منح العرائض الجديدة لهؤلاء الضباط تتحمل حكومة السودان
كل الالتزامات الخاصة بماهياتهم وبالمعاشات والمكافآت المستحقة لهم بحسب خدمتهم
فى الجيش المصرى .

وقد جاء فى ديباجة هذا المنشور أن إنشاء قوة الدفاع السودانية قد استلزمه سحب
الجنود المصرية من السودان .

٥ - لم يبلغ هذا المنشور إلى الحكومة المصرية إلا فى يوم ٢٥ يناير سنة ١٩٢٥
بخطاب أرسله المندوب السامى إلى رئيس الوزارة .

ولكن ذاع خبر المنشور قبل ذلك فى التلغرافات العمومية منذ يوم إصداره .

وقد نشرت جريدة الأهرام فى ٢٠ يناير برقية من مراسلها الخاص بلندن عن مقال
افتتاحى فى جريدة التيمس استحسننت فيه الإجراء الذى اتخذ فى السودان وأشارت إلى الخطر
من وجود قوات تدين بالولاء لشخص غير الحاكم العام وذكرت ما كانت قد اقترحت
الجريدة من الفصل بين القيادة العليا السودانية والقيادة العليا المصرية . ثم تكلمت عن نظام

الاشترك في حكم السودان Condominium فقالت عنه إنه لا يعدو أن يكون في أحسن الظروف نظاما مؤقتا وأما في أسوأ الظروف فإنه يمهد تربة خصيبة للأخطار واستتجت من ذلك أنه لابد من إبدال النظام القائم باتفاق نهائي نافع لجميع أصحاب الشأن ثم قالت إن إنشاء قوة للدفاع عن السودان تخضع للحاكم العام وحده هو خطوة رائجة نحو تحقيق تلك الغاية .

٦ - بادر رئيس الوزارة المصرية بالرد على تبليغ المندوب السامي (من المنشور الخاص بإنشاء قوة الدفاع في السودان) بخطاب في ٢٥ يناير سنة ١٩٢٥ جاء فيه :

” إنه لا يسع الحكومة المصرية إلا إبداء أسفها لما رآته من أن هذا العمل لا يتفق وروح المحادثات الودية التي كانت دائرة بين دار المندوب السامي وبين الحكومة المصرية لتحصيد مرمى التغييرات التي قد تطرأ على نظام الجيش الموجود بالسودان من جراء سحب الجنود المصرية البعثة منه “ .

.....

” وان الحكومة المصرية كانت تأمل أن الحاكم العام لا يجهد في تنفيذ الاجراءات التي تشير إليها تلك المذكرة (إنذار ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤) وهي الخصوص في الشكل الذي تنفذه ، عن واجب الاهتمام بالمحافظة على الروابط الوثيقة التي تجمع السودان بمصر والتي لم يقصد اتفاق ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ الإخلال بها “ .

.....

” إن الموقف الذي وقفه حاكم السودان العام قد سبب (للحكومة المصرية) قلقا حقيقيا كما أحدث انزعاجا عظيما للرأي العام بمصر “ .

” فلهذه الأسباب لا يسعني بحق إلا أن أقرر في هذا الشأن تحفظات مصر القانونية وأن أؤكد في الوقت نفسه بصفة خاصة أن الحكومة المصرية تعتبر أن الظروف العارضة التي قضت بعودة الجنود المصرية البعثة وكذلك الظروف الخاصة بتأليف قوة الدفاع عن الأقاليم السودانية ، كل هذه لا يمكن أن تؤثر في حل مسألة نظام السودان النهائي ، تلك المسألة المحتفظ بها للمفاوضات المقبلة ، كما أنها لا يمكن أن تضعف ما بين مصر والسودان من الروابط التي لا انفصام لها “ .

٧ - وفي ٢٦ يناير سنة ١٩٢٥ كتب المندوب السامي إلى رئيس الوزارة المصرية يخبره بأنه ” اعتبارا من تاريخ إنشاء قوة الدفاع السودانية تكون نفقاتها على ميزانية حكومة السودان “ .

(ب) اشتراك مصر في نفقات الدفاع عن السودان :

٨ - بمناسبة إعداد ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ قرر مجلس الوزراء في ٤ فبراير سنة ١٩٢٥ أن تبقى ميزانية وزارة الحربية للسنة المالية المقبلة (١٩٢٥ - ١٩٢٦) كما كانت في السنة الحالية (١٩٢٤ - ١٩٢٥) تماما من غير زيادة ، على أن يبين في الميزانية تفصيلا ما يخص الجيش الذي في مصر وما يبقى من المبلغ المدرج في الميزانية يخص جبهة واحدة للجيش الذي في السودان .

وبناء على ذلك كتب رئيس مجلس الوزراء خطابا إلى المندوب السامي في ١٢ مارس سنة ١٩٢٥ أشار فيه إلى الخطابات المتبادلة بينهما في ٢٥ و ٢٦ يناير (الخاصة بإنشاء قوة الدفاع السودانية) وإلى ما جاء في رد الحكومة المصرية من احتفاظها بحقوقها في مسألة السودان ثم قال :

” تلك هي وجهة نظر الحكومة المصرية ، ولذلك أتشرف بأن أحيط نخامتكم علما بأنه لما كانت الحكومة مصممة على صيانة تلك الروابط القوية ، ولما كانت لا يسعها التخلي عن مسئولية الدفاع عن السودان ، فهي ترغب في اثبات مصالحتها الدائمة في تأدية هذا الواجب باستمرارها على الاشتراك في الدفاع عن الأراضي السودانية . ولهذا الغرض فإن مجلس الوزراء قد قرر أن يخصص للنفقات العسكرية في السودان كل ما يتبقى من ميزانية وزارة الحربية بعد خصم النفقات العسكرية في القطر المصري . ولما كان مشروع ميزانية الحكومة المصرية للسنة المالية ١٩٢٥ - ١٩٢٦ قد تم إعداده فيما يتعلق بصروفات وزارة الحربية وظهر أن الباقي يبلغ سبعمائة وخمسين ألف جنيه قرر مجلس الوزراء أن يضعها جملة ، بعد موافقة البرلمان ، تحت تصرف الحكومة السودانية لحساب النفقات العسكرية السابق ذكرها “ .

٩ - وقد أجاب المندوب السامي في نفس التاريخ بخطاب قال فيه إنه أحاط بالحكومة البريطانية علما برغبة الحكومة المصرية ثم قال :

” وبالرغم من الإجراءات التي اضطرت الحكومة البريطانية إلى اتخاذها بحكم حوادث السنة الماضية فإنها أبتقت السيادة المشتركة التي أوجدها الاتفاق المعقود في سنة ١٨٩٩ بين بطرس باشا واللورد كرومر ولذلك فهي تقرر أن قيام الحكومة المصرية بهذه المشاركة في النفقات إنما هو حق وعدل ، وتوافق على أن يحدد قيمة ما تدفعه لهذا الغرض بمبلغ سبعمائة وخمسين ألف جنيه .

١٠ - بقيت مصر تعاون في نفقات الدفاع عن السودان بمبلغ سبعمئة وخمسين ألف جنيه سنويا .

وفي ٥ نوفمبر سنة ١٩٣٦ فقد الاتفاق الخاص بديون مصر على السودان بين وزير المالية المصرية ومندوب وزارة المالية البريطانية تنفيذا للفقرة ١٧ من المحضر المتفق عليه الملحق بمعاهدة التحالف والخطابين المتبادلين بين رئيسي الفريقين المصري والبريطاني في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ وبموجب هذا الاتفاق احتفظت الحكومة المصرية بحجةها في وقف الإعانة الخاصة بالدفاع عن السودان عند عودة الجيش المصري إليه بشرط أن تخطر الحكومة السودانية بذلك في وقت لائق حتى تتمكن من تدبير الأمر .

ويجود حصول الاتفاق على عودة وحدات من الجيش المصري إلى السودان قررت الحكومة في فبراير سنة ١٩٣٨ تخفيض الإعانة إلى نصف مليون جنيه على أن تقطع الإعانة في السنة المالية القادمة . وقد تمسكت الحكومة البريطانية بالنص الوارد في ٥ نوفمبر سنة ١٩٣٦ على وجوب إعطاء حكومة السودان مهلة معقولة لتدبير شئونها المالية وانتهت المحادثات التي دارت في هذا الشأن بين السفير البريطاني ورئيس الوزارة المصرية إلى الاتفاق على استمرار دفع الإعانة في السنة المقبلة مخفضة إلى ربع مليون جنيه ثم وقفها في السنة التالية بعد ذلك .

(ج) مركز أفراد الدفاع السودانيين في مصر :

١١ - في ٤ يناير سنة ١٩٤٣ كتب الحاكم السودان العام إلى رئيس الوزارة يقترح عليه أن تكون محاكمة أفراد قوة الدفاع السودانية (الذين يوجدون بمصر في أثناء الخدمة) عن جرائم القانون العام المصري ، أمام محكمة عسكرية تعقدتها السلطات العسكرية التي يتبعونها . وقد وضع الحاكم في هذا الخطاب أن النظام المتبع في السودان يقضى بجواز تحلّي الحاكم السودانية عن محاكمة أفراد القوات البريطانية أو المصرية عمّا يرتكبونه من جرائم القانون العام وتسليمهم إلى السلطة العسكرية التي يتبعونها لإجراء محاكمتهم ، وأبدى رغبته في العمل بنظام مماثل في مصر بالنسبة لأفراد قوة الدفاع السودانية . وبعد أخذ رأى لجنة قضايا الحكومة أجاب رئيس الوزراء في أول أبريل سنة ١٩٤٣ بعدم إمكان الموافقة على اقتراح الحاكم العام " نظرا لتنافيه مع طبيعة العلاقات بين مصر والسودان فضلا عن عدم قيام الحاجة الماسة إليه " .

(د) مركز المصريين بأزاء قوة الدفاع السودانية :

١٢ - طالب أحد الموظفين المصريين الإذن له بالتطوع للخدمة في قوة الدفاع السودانية فأجابت سكرتارية مجلس الوزراء بنسأء على فتوى رئيس اللجنة قضايا الحكومة بالرفض في ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٣ . وجاء بالفتوى أنه لا يجوز للمصريين الخدمة في جيش غير الجيش المصرى بدون ترخيص من الحكومة المصرية وأن اشتراك المصرى فى أعمال حربية ضد دول المحور لا يتشى مع السياسة التى تتبعها الحكومة المصرية أزاء الحرب الحاضرة فلا يحسن فى الوقت الحاضر إعطاء الطلاب ترخيصا بذلك .

(ثروت - تشهيران)

(١) المادة (١١) من المشروع المصري الخاصة بالسودان

مع الاتفاق على تأجيل تسوية مسألة السودان إلى مفاوضات تجرى فيما بعد ويكون لكل من الطرفين المتعاقدين فيها تمام الحرية في تقرير حقوقه ، توافق الحكومتان منذ الآن على الرجوع إلى الحالة التي كانت قائمة قبل سنة ١٩٢٤ وعلى أن يتخذوا كقاعدة لتحديد نصيب مصر في مياه النيل الأبيض والنيل الأزرق النتائج التي وردت في التقرير الذي وضع مع ما أدخل عليها من التعديل بناء على طلب وزارة الأشغال العمومية المصرية ، وعلى الاعتراف بحق الحكومة المصرية في اتخاذ كافة تدابير المرافعة اللازمة لتكفل توزيع المياه طبقا للقواعد التي وضعت في التقرير المذكور ، وعلى أن تقدم لها كل التسهيلات للقيام على نفقتها بجميع أعمال الري على مجرى النيل التي أشار إليها ذلك التقرير في مصلحة مصر .

(٢) المادة (١٣) من المشروع البريطاني الخاصة بالسودان

يعترف الطرفان المتعاقدان بأن أوفى ضمان لصيانة مصالحهما ولا سيما مصالح مصر في مجرى النيل العليا هو استمرار سيادتهما المشتركة في السودان .

وكلاهما متفقان على أن يتخذوا كقاعدة لتحديد نصيب مصر في مياه النيل الأبيض والنيل الأزرق النتائج التي وردت في تقرير لجنة النيل المؤرخ ٢١ مارس سنة ١٩٢٦ وفي الاتفاق الذي عقد في أول مايو سنة ١٩٢٦ بين ممثلي مصلحتي الري في مصر والسودان . ويمنح ممثلو مصلحة الري المصرية التسهيلات اللازمة لمراقبة المشاهدات المتعلقة بأعمال فناطر سنار كما أنه تكون لهم حرية الوصول إلى البيانات الخاصة بذلك للتحقق من أن توزيع المياه جار طبقا للقواعد التي وضعت في التقرير المذكور . وتمنح حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية الحكومة المصرية كل مساعدة ممكنة لتمكينها من القيام ، لمصالحها الخاصة وعلى نفقتها وبوجه يتفق مع مصالح السلطات المحلية ذات الشأن ، بأعمال

الحفظ المنصوص عليهما في ذلك التقرير . وتتحمل الحكومة المصرية نفقات كل عمل تكليل و دفع كل مبلغ نقدي تدعو الحاجة إليهما باعتراف الطرفين تسويضا للمصالح الحامية من كل تلف أو تفكك ينجم عن الأعمال المشار إليها .

ويستمر حضرة صاحب الجلالة ملك مصر - نظرا لاهتمامه بحفظ السلام في ربوع السودان وعلى حدود مصر الجنوبية - في دفع حصته الحالية في نفقات الإدارة في السودان إلى أن يقرر الطرفان المتعاقدان أن الحال ندعو إلى إعادة النظر في هذا الترتيب .

(٣) مذكرة ثروت باشا

بملاحظات عامة على المشروع البريطاني

أما المسائل المستعجلة التي يتطابح حسن الوفاق بين البلدين مباشرة - لها فوران فهي التي أوضحتها في المادة الثانية من مشروعى أى : الحالة قبل سنة ١٩٢٤ وتوزيع مياه النيل ومشاريع الري

الحالة قبل سنة ١٩٢٤ - قضى تصريح ٢٨ فبراير بالاحتفاظ بالحالة الحاضرة في السودان ثم طرأت حوادث سنة ١٩٢٤ التي جعلت الحكومة البريطانية تقدم على إجراء تغييرات أساسية فيه وبخاصة على طلب إخلاء السودان من الجيش المصرى . ولا مراء في أنه لم يأسف أحد لوقوع تلك الحوادث وما أفضت إليه من عواقب بتدمر ما أسفت مصر . ولا يخامرني شك في أن بريطانيا العظمى تعالج المسألة ، في عهد الصداقة الذي سيفتح بمعاونة التحالف إذ يسود السلام والوفاق بين البلدين ، بغير ما هاجلتها به وقتما قدمت إنذار نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، ولا يغرب عن بال الحكومة البريطانية أن الخواطر من الجانبين قد هدأت وأن النفوس تستطيع أن توجه في هدوء وسكينة حل تلك المسألة على خير وجه يعيد الثقة المتبادلة ويوثق العلاقات الودية بين البلدين .

وأن الحكومة البريطانية لتذكر بلا ريب أن الوزارة المصرية في سنة ١٩٢٥ قررت الاحتفاظ في الميزانية المصرية بالاعتمادات اللازمة لنفقات الدفاع عن السودان للدلالة على استمرار حقوق مصر على السودان وتمهيدا لعودة الأحوال إلى مجراها السابق . ولقد وافق

البرلمان المصري على تلك الاعترافات في ميزانية سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ م . ب هذه الموافقة بحفظات تدل صراحة على أنه يرى أن الحالة في السودان ليست إلا مؤقتة لانه ان توفيق عند منوع أول فرصة بما تقتضيه مصلحة البلدين . غير أنه يلوح من المشروع البريطاني انه يريد أن يجعل تلك الحالة الوقتية نهائية دائمة ، وواضح كل الموضوع ان قبول مثل هذا الخبز معناه تخلي مصر عن حقوقها في السودان ، وان ذلك الحل - حتى على فرض أن يكون الأساس هو السيادة المشتركة بين الحكومتين في السودان - يخل بالمساواة بينهما لصاحبة بريطانيا .

لذا كان الحل الذي يتفق وحده مع مركز بريطانيا العظمى وثقافتها ومع كبره - مع عدم حقوقها هو أن تعود الحالة في السودان إلى جوارها السابق في سنة ١٩٢٤ ريثما تدوى سائلتها . وهو أيضا الحل الذي وحده يجعل البرلمان المصري على الاستمرار في الموافقة على الاعترافات اللازمة لتفقات السودان في الميزانيات المقبلة . ثم إن عودة الحالة إلى ما كانت عليه لا تبدو أن تكون أمرا طبيعيا لا صعوبة فيه ولا تعقيد فتد كانت تلك الحالة منذ ثلاث سنوات فقط أمرا الأباقي به ، ولقد يكون من حسن التوفيق أن يطابق عود الحال إلى ما كان عليه ، البدء في تنفيذ معاهدة التحالف لاسيما أنه يراد بهذه المعاهدة أن تقوم العلاقات بين القطرين على أثبت الأساس وأن تطمح على قرار الرد الصريح .

مياه النيل - أما فيما يتعلق بمسألة مياه النيل فيلوح لي أن المشروع البريطاني يوافق في الواقع على ما أبدته في الاقتراحات في المادة السادسة عشرة من مشروع ، غير أنه أفرغها في صيغة قد يبرز ظاهرها قول الذين يزعمون - خطأ في نظري - أن السياسة الإنجليزية ترمي إلى إلغاء رقابة وزارة الأشغال المصرية على مياه النيل ، الحق أي لا أحد تفسيرها وضحا للاستعاضة عن الصيغة البسيطة الصريحة التي استعملتها بعبارة "منع مثل مصلحة الري المصرية التسهيلات اللازمة لمراقبة الأرصدة الخاصة بحماية سد سنار" وعبارة "إعطاء الحرية للوصول إلى البيانات المتعلقة بها" فإن هاتين العبارتين اللتين صيغتا على وجه التضييق قد تحملان على الظن أن مراقبة مصر لن تكون إلا صراخية حسابية للأرقام وعمليات الجمع ، في حين أن الطريقة الصحيحة الطبيعية لمراقبة الأرصدة هي مراقبة العملية ذاتها ، وعن المؤكد فوق هذا أن بريطانيا العظمى لا تقصد أن تغير التقاليد التي أثبتتها ودافع عنها بقوة كبار المهندسين البريطانيين الذين تولوا العمل في وزارة الأشغال

استشارين أو وكلاء وزارة ، وأمر عنهم فيما نأثرت من علم ومن إخلاص ، تلك التقاليد
تفضي بأن مرافقة مياه النيل يجب أن تظل بيد هذه الوزارة . وقد روعيت دواما وبخاطمة
في إنشاء مخزان سنار . أفليس من الأسهل في هذه الحالة أن تتخذ الصيغة المصرية التي
اقترحتها بدلا من الصيغة النجوية الواردة في المشروع خصوصا وأن هذه الصيغة على إيجابها
تؤدي إلى نفس النتائج السلبية التي تؤدي إليها الصيغة المصرية ؟

ومن جهة أخرى قد يُستدل من عبارة السادة الثالثة من المشروع بصلة مشروعات
الري التي تند تباشر مصر إقامتها على مجرى النيل أنها تتحدث عن بلد لاحق له على السودان ،
وإنما يراد الاعتراف له ببعض المزايا والمنافع . كذلك احتفظ بمصالح السلطات الإقليمية
كجا أو كانت سلطات أجنبية . أما مسألة نفقات الأعمال التكميلية والتعمير عن الضرر
الذي ينجم من جراء أعمال الري فليست المعاملة على ما نرى مريضا لذكرا لأن مساواة
الحكومة المصرية من هذه الناحية مستمدة من حقوق سيادتها على السودان . دعو أن مصر
لم تنفل قط من واجباتها في هذا الموضوع .

بقي أن ننبين ما هو اتفاق أول مايو سنة ١٩٢٦ الذي يشير المشروع إليه في عرض
الكلام على تقرير لجنة النيل خصوصا وأنه يلاحظ أن المشروع البريطاني لم يشر إلى
التعديلات التي أدخلتها وزارة الأشغال العمومية على النتيجة النهائية لذلك التقرير ووافقت
عليها مصلحة رى السودان على ما ذكر .

في أغسطس سنة ١٩٢٧

امضاء

عبد الخالق ثروت

٦ - السودان في مفاوضات سنة ١٩٢٩

(محمد محمود - هندرسن)

(١) بيان محمد محمود باشا

عن مفاوضات سنة ١٩٢٩ التي أدت إلى مشروع المعاهدة الإنجليزية المصرية

المادة ١٢ :

أنكرنا أن تضمن هذه البلاد التي تقرر التسوية الوقتية لمسألة السودان أي وصف جديد أو محدث لركز الطرفين وذلك اكتفاء بحكم اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ التي استقر الرأي على العودة إليها . فوجب لذلك أن يهدف كلمة (condominium) ، كذلك رؤى أن تصدر المادة باحتفاظ مصر بحقها في المفاوضات بشأن السودان تنويها بأهمية ذلك الحق . واتفق فضلا عن ذلك على أن العودة للعمل بأحكام اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ يترتب عليه عودة الجيش المصري إلى السودان ، كما يترتب عليه أن يظل الحاكم العام متوليا للسلطات التي فوضتها له الدولتان بالاتفاقيتين المتقدم ذكرهما .

ولما كانت هذه السلطات لا تشمل إلا التشريع للبلاد وإجراء الحكم فيها ، فقد أثرت مسألة تمثيل السودان في المؤتمرات المختلفة وانضمامه إلى المعاهدات إذ كانت هذه السلطة لا تدخل في نطاق السلطات التي قررتها اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ للحاكم العام . وبعد مناقشات طويلة انتهى الرأي إلى ما تضمنته النخبات المتبادلان في هذا الشأن . وهو مظهر جديد واضح لركز الحكومة المصرية في السودان كان يوشك أن يعنى عليه العرف الذي جرى في السنين الأخيرة .

واستطرق البحث إلى التشريعات والإجراءات التي جعلت المصريين في حكم الأعراب عن السودان وإلى ما تضمنته تلك التساير المختلفة من وجوه التضيق حتى ظن المصريون الظنون بمرامي الحكومة الإنجليزية في السودان وتم التفاهم على أن العودة لاتفاقيتي سنة ١٨٩٩ وصراغة الدقة في تنفيذها كقبل بأن يرد الأمر إلى نصايبه الطبيعي ، وهو بلا شك كذلك خصوصا إذا ذكر أن إدماج الإشارة إلى اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ في صلب المعاهدة التي يضمن أحكامها التحكيم يجعل لأحكام تلك الاتفاقيتين قوة لم تكن لها من قبل .

وأخيرا أثرت مسألة ديون مصر على السودان واتفق فيما على مبدأ التسوية وعلى مقدماتها من البحث والاستقصاء .

(٢) مشروع (ا)

المادة ١٢ :

تستمر السيادة الانجليزية المصرية على السودان طبقا لشروط الاتفاقات الحالية أو طبقا لأي تعديلات لتلك الشروط توضع في المستقبل بالاتفاق بين الطرفين المتعاقدين .

وتظل حقوق وسلطات الطرفين المتعاقدين بحسب الاتفاقات المذكورة يتولاها بالنيابة عنهما حاكم السودان العام المعين بموجب تلك الاتفاقات .

ويسمح لأورطة مصرية أن تكون في السودان لحماية الحاكم العام ويضم ضابط مصري إلى الموظفين التابعين له .

(٣) مشروع (ب)

المادة ١٣ :

مع الاحتفاظ بحرية إبرام اتفاقات جديدة في المستقبل معاملة لاتفاقية سنة ١٨٩٩ يتفق الطرفان المتعاقدان على أن يكون مركز السودان هو المركز الذي ينشأ من الاتفاقيتين المذكورتين . وبناء على ذلك يظل الحاكم العام مباشرا ، بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين ، السلطات التي خولتها إياه الاتفاقية المشار إليهما . وعندما تصبح هذه المعاهدة نافذة ترابط أورطة مصرية في السودان .

السودان

المذكرة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

عندما كنا نتناقش في المادة الثالثة عشرة من المعاهدة التي وقعتها اليوم اتفقنا على أن يبرر السودان لمصر يجب أن يجرى فيه الآن الوصول في أمره إلى تسوية عادلة .
كذلك اتفقنا على أن يتولى الأفضلية مندوب عن وزارة الخارجية البريطانية ومندوب عن وزارة المالية المصرية وذلك بمجرد ما تصبح المعاهدة نافذة .

المذكرة المصرية

حضرة صاحب السعادة

ردا على كتاب سعادتكم بتاريخ اليوم أشرف بأن أفيدهم بأننا من الاتفاق على وجوب بحثين السودان لمصر بواسطة مندوبين من اللجنة البريطانية والمالية المصرية سعيا لتسويته تسوية عادلة .

(٤) مشروع (ج)

ملحق رقم (١) لكتاب مستر . هنري من إلى حضرة صاحب الدولة
محمد محمود باشا

مقترحات لاتفاق إنجليزي مصري

المادة ١٣ :

مع الاحتفاظ بحرية إبرام اتفاقات جديدة في المستقبل مع دولة لاتفاقية سنة ١٨٩٩ يتفق للطرفان المتعاقدان على أن يكون مركز السودان هو المركز الذي ينشأ من الاتفاقيتين المذكورتين . وبناء على ذلك يظل الحاكم العام يباشر بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين ، السلطات التي خولتها إياه الاتفاقيتان المشار إليهما .

السودان

المذكرة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

عندما كنا نتناقش في الفقرة الثالثة عشرة من المقترحات اتفقنا على أن دين السودان
لمصر يجب أن يبحث فيه الآن للوصول في أسرع إلى تسوية عادلة .

كذلك اتفقنا على أن يتولى المناقشة فيه مندوب من وزارة الخزانة البريطانية
ومندوب من وزارة المالية المصرية وذلك بمجرد ما تصبح معاهدة تبنى على أساس هذه
المقترحات نافذة .

المذكرة المصرية

حضرة صاحب السعادة

ردا على كتاب سعادتكم بتاريخ اليوم أشرف بأن أؤكد ما تم بيننا من الاتفاق على
وجوب بحث دين السودان لمصر بواسطة مندوبين عن الخزانة البريطانية والمالية المصرية
سعيًا لتسويته تسوية عادلة .

المذكرة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

يحسن إثبات الاتفاق الذي اتفينا إليه بشأن الطريقة التي تجعل بها المعاهدات الدولية منطبقة على السودان وأن ما يراد تطبيقه على السودان من تلك المعاهدات لا يعدو بطبيعة الحال ذلك النوع الذي تكون له صفة فنية أو إسمية عامة .

ففي الأحوال التي تكون المعاهدة قد وقعتها مصر وبريطانيا العظمى والتي يراد فيها تطبيق المعاهدة على السودان يبدى المندوبون المصريون والبريطانيون في الوقت المناسب تصرّحا مشتركا بأن توقيعاتهم عن مصر وبريطانيا العظمى يقصد بها جميعا أن تشمل السودان ويدقن هذا التصريح على الوجه اللازم ، وفي الأحوال التي تحتاج المعاهدة فيها إلى تصديق يذكر التصريح المشار إليه ، أنه عند إيداع تصديق صاحب الجلالة ملك مصر وصاحب الجلالة البريطانية ، تصبح المعاهدة منطبقة على السودان بموجب الأحكام الواردة بها . فإذا لم يبد هذا التصريح فلا تكون المعاهدة منطبقة على السودان إلا بطريق النظام الذي يشار إليه فيما بعد .

وحيث يبدى هذا التصريح لا يكون ثمة محل بعد ذلك لذكر السودان ذكرا خاصا في وثائق التصديق .

وفي بعض الأحوال حيث تنص المعاهدة على جواز الانضمام اللاحق وحيث يستحسن أن تطبق تلك المعاهدة على السودان بالطريقة المذكورة فإن الانضمام يتم بوثيقة مشتركة يوقعها عن مصر وبريطانيا العظمى اثنان يميّنان لهذا الغرض . وتتفق الحكومتان على طريقة إيداع وثائق الانضمام في كل حالة . ولا محل طبعا في مثل هذه الأحوال لأي تصديق .

وفي المؤتمرات الدولية التي يتفاوض فيها في أمر مثل تلك المعاهدات يظل المندوبون المصريون والبريطانيون في اتصال بشأن أي عمل يروونه بالاتفاق فيما بينهم مرغوبا فيه لمصلحة السودان .

المذكرة المصرية

حضرة صاحب السعادة

أشرف بإبلاغكم بأني تلقيت مذكرةكم بتاريخ اليوم بشأن طريقة تطبيق المعاهدات الدولية التي يراد تطبيقها على السودان وأؤيد ما جاء بها بشأن التفاهم الذي تم بيننا .

المذكرة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

في أثناء محادثاتنا الأخيرة أعرتكم دولتكم عن الأمل بأنه عند تنفيذ المعاهدة تعاد الجنود المصرية إلى السودان .

فإذا نفذت المعاهدة بالروح الودية التي تفاوضنا بها في المقترحات ، كما تؤمل ذلك بإخلاص حكومة صاحب الجلالة البريطانية ببريطانيا العظمى وشمال إيرلندا ، فإن الحكومة تكون مستعدة لأن تفحص بروح العطف الاقتراح بشأن عودة أورطة مصرية إلى السودان في الوقت الذي تسمح فيه القوات البريطانية من القاهرة .

المذكرة المصرية

حضرة صاحب السعادة

أتشرف بإبلاغ سعادتكم وصول مذكرتكم بتاريخ اليوم الخاصة بعودة أورطة مصرية إلى السودان وقد أحطت علما بموقف حكومة صاحب الجلالة البريطانية في هذا الشأن .

(٥) اتفاقية مياه النيل في ٧ مايو سنة ١٩٢٩

١ - في ٢٥ يناير سنة ١٩٢٥ أرسل رئيس مجلس الوزراء البريطاني السيد سافلي البريطاني خطابا قال فيه .

«دعواتكم بخاتمكم في المذكرة المؤرخة في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ التي وجهتها لي من قبل حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية (عقب مقتل سير لي ستانفورد) لم السودان السابق أن تزداد مساحة الأطنان التي تروى في الجزيرة بالسودان من ٣٠٠ ألف طن إلى مقدار غير محدود» .

وقد رد سافلي على هذه المذكرة بمذكرة مؤرخة في ١٣ نوفمبر صرح فيها بأن مسألة إدغام تعديل منذ الآن على المقدار المحدد لمساحة الأراضي التي تروى بالجزيرة تسمى على الأقل سابقه لأنها ويجب ، طبقا للتصريحات المتكررة التي أبدتها الحكومة البريطانية . أن تشمل الاتفاق الطرفين مع مراعاة المصالح الحيوية للزراعة المصرية .

وعلى أثر هذا الرد أبلغتم بخاتمكم الوزارة المصرية في ذلك الوقت بمذكرة صادرة في نفس اليوم أنه قد أرسلت تعليمات لحكومة السودان بأنها أصبحت مطلقة الحرية في زيادة المساحة التي تروى في الجزيرة إلى مقدار غير محدود .

والآن وقد أعيدت لحسن الحظ العلاقات الودية بين البلدين ، فإني أرى من واجبي أن نظر بخاتمكم إلى أن ما أشرتكم إليه في مذكرة المؤرخة في ٢٣ نوفمبر قد أحدث قلقا شديدا في البلاد . ومما لا ينبغي على نظامكم أنه في جميع المناقشات التي دارت بين الحكومتين فيما مضى سعيًا وراء الاتفاق على نظام مياه النيل وبالأخص على مسألة توسيع نطاق الري في السودان ، ما فتئت الحكومة المصرية تطالب في حزم بما لها من الحقوق في مياه النيل .

وكان على الدوام من رأى الحكومة المصرية أن توسيع نطاق الري في السودان يجب ألا يكون من شأنه بحال من الأحوال الإضرار بالري في مصر ولا الأساس بما يتوقع إنفاذه من المشاريع التي تدعو إليها الضرورة للقيام بحاجات أهالي البلاد المشتغين بالزراعة الذين يزداد عددهم ازديادا سريعًا . ولا أظنني مخطئا في التأكيد بأن هذا المبدأ الحيوي لمصر قد اعترفت به الحكومة البريطانية تمام الاعتراف .

لذا أرجو من ثقتكم أن تنفضوا بإعادة النظر في مسألة ترمي الجزيرة والعدل عن التعليمات المشار إليها في المذكرة المؤرخة في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ السابقة الذكر. فإن ذلك لما يزيد في توطيد العلاقات الحسنة بين البلدين .

وأجاب المندوب السامي بخطاب في ٢٦ يناير سنة ١٩٢٥ قال فيه :

إن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية تقدر ما أعربتم عنه دولتكم من عواطف الودية الصادقة وتشاطركم تماما الرغبة في إعادة العلاقات الحسنة وتوطيدها بين البلدين بعد ما طرأ عليها من الشوائب المذكورة .

ويسرنى اليوم أن أوقف دولتكم على وجهة نظر حكومتى في هذا الموضوع .

ولمضى لى غنى عن أن أذكر لدولتكم بما قامت به الحكومة البريطانية مدة أربعين عاما من السهر على زيادة الرخاء الزراعى فى مصر ، كما أنى أو أكد لدولتكم من الآن أن الحكومة البريطانية مع عظيم اهتمامها بتقديم السودان لانتوى مطلقا الاقدمات دلى ما لمصر من الحقوق التاريخية والطبيعية فى مياه النيل ، تلك الحقوق التى تعترف بها اليوم كما كانت تعترف بها فى الماضى سواء بسواء. وأن الحكومة البريطانية عندما أصدرت التعليمات المشار إليها إلى حكومة السودان لم تكن تقصد أن تفسر تلك التعليمات بغير هذا المعنى .

دلى أن الحكومة البريطانية ، مراعاة لهذه الاعتبارات وإثباتا لنياتها ، مستعدة لإصدار التعليمات إلى حكومة السودان بأن لا تنفذ ما سبق إرساله إليها من التعليمات فيما يتعلق بتوسيع نطاق الجزيرة توسيعا لاحتماله ، وهى التعليمات المشار إليها فى المذكرة المؤرخة فى ٢٣ نوفمبر على أن تؤلف لجنة خبراء من دستركاتور كيرمرر نياسا ، وقسند وقع الاختيار عليه باتفاق الحكومتين وون دستر . م. ماك جريجور مندوب بريطانيا المعين من قبل حكومة حضرة صاحب الجلالة ومن عبد الحميد سليمان باشا مندوب مصر المعين من قبل الحكومة المصرية . وتجتمع هذه اللجنة ابتداء من ١٥ فبراير سنة ١٩٢٥ لتدرس وتقترح التواعد التى يمكن إجراء الرى بمقتضاها وذلك مع مراعاة مصالح مصر مراعاة تامة ومن غير الإضرار بما لها من الحقوق الطبيعية والتاريخية . وأن تقدم هذه اللجنة تقريرها حوالى ٣٠ يونيو سنة ١٩٢٥ .

٢ - وبعد أن أوشكت تلك اللجنة على أن تتم بحثها وتضع تقريرها عرض رئيسها فاضطرت إلى تأجيل اجتماعها فى يونيو سنة ١٩٢٥ . وبعد وفاة رئيسها اتفقت الحكومتان المصرية والبريطانية على أن يستأنف عضواها الأخران عملها نأتمت عملها وقدمت تقريرها المؤرخ ٢١ مارس سنة ١٩٢٦ .

٣ - وقد أخذت وزارة الأشغال المصرية في درس هذا التقرير . ثم استقرت المحادثات والمراسلات بين الحكومة المصرية ودار المندوب السامي بشأن الاقتراحات والنظريات الواردة في التقرير والقواعد العملية لطريقة تنفيذ ما تضمنته ، حتى تم الاتفاق بين الحكومتين في مايو سنة ١٩٢٩ وتأييد هذا الاتفاق بخطابين متبادلين بين رئيس مجلس الوزراء والمندوب السامي البريطاني في ٧ مايو سنة ١٩٢٩ . قال رئيس مجلس الوزراء في خطابه :

« إن الحكومة المصرية توافق على أن البت في هذه المسائل (مسائل الري) لا يمكن تأجيله حتى يتيسر للحكومتين عقد اتفاق بشأن مركز السودان غير أنها مع إقرار التسويات الحاضرة تحتفظ بحريتها الزامة فيما يتعلق بالمفاوضات التي تسبق عقد مثل ذلك الاتفاق . ومن البين أن تعيير السودان يحتاج إلى مقدار من مياه النيل أعظم من المقدار الذي يستعمله السودان الآن .

ولقد كانت الحكومة المصرية دائماً - كما تعلم سعادتكم - شديدة الاهتمام بعمران السودان وستواصل هذه الخطة ، وهي لذلك مستعدة للاتفاق مع الحكومة البريطانية على زيادة ذلك المقدار بحيث لا تضر تلك الزيادة بحقوق مصر الطبيعية والنارضية في مياه النيل ، ولا بما تحتاج إليه مصر في توسعها الزراعي وبشرط الاستيفاء بكيفية مرضية من المحافظة على المصالح المصرية على الوجه المفصل بعد في هذه المذكرة .

وبناء على ما تقدم تقبل الحكومة المصرية النتائج التي انتهت إليها لجنة مياه النيل في سنة ١٩٢٥ المرفق تقريرها بهذه المذكرة والذي يعتبر جزءاً لا ينفصل من هذا الاتفاق .

ثم استطرد الخطاب في بيان ما تراه الحكومة المصرية من تعديل في تواريخ ومقادير المياه التي تؤخذ تدريجياً من النيل للسودان في أشهر الفيضان وبيان ما اتفق على وجوب مراعاته فيما يختص بأعمال الري على النيل .

وقال المندوب السامي في خطابه :

« ومع تأييدي للقواعد التي تم الاتفاق عليها كما هي واردة في مذكرة دوائكم فإنني أعتبر لدولتكم عن سرور حكومة جلالة الملك من أن المباحثات أدت إلى حل لا بد منه سيزيد في تقدم مصر والسودان ورخائهما .

وأن حكومة جلالة الملك بالمملكة المتحدة لتشاطردولتكم الرأي في أن مرعى هذا الاتفاق وجوهره هو تنظيم الري على أساس توفير لجنة مياه النيل وأنه لا تأثير له في الحالة الراهنة في السودان .

وفي الختام أذكر دولتكم أن حكومة جلالة الملك سبق لها الاعتراف بحق مصر الطبيعي والتاريخي في مياه النيل وأقر أن حكومة جلالة الملك تشتر المحافظلة على هذه الحقوق مبدأ أساسيا من مبادئ السياسة البريطانية كما تؤكد لدرتكم بطريقة قاطعة أن هذا المبدأ وتفصيلات هذا الاتفاق ستفقد في كل وقت أي كانت الظروف التي قد تطرأ فيما بعد .

ولم يزل هذان الخطابان المتبادلان (المعبر عنهما باتفاقية مياه النيل) أساس العلاقة بين مصر والسودان فيما يتصل بمسائل الري ، إذ لم تتعرض معاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا في سنة ١٩٣٦ لتلك المسائل ، إلا بما جاء في المذكرة الثالثة المتبادلة بمصر في ١٢ أغسطس سنة ١٩٣٦ من أنه " قد اعتبر من المرغوب فيه ومن المقبول أن يدعى مفتش عام الري المصري بالسودان إلى الاشتراك في مجلس الحكم العام كلما نظرت المجلس في مسائل متصلة بأعماله ومصالحه " .

٧ - السودان في مفاوضات سنة ١٩٣٠

(النحاس - هندرسن)

(١) من شخصر بجلسة ٣١ مارس سنة ١٩٣٠

خامسا - السودان : إلى أن يحصل الاتفاق على التسوية النهائية بمفاوضات مقبلة قبل أن تكون الإدارة في السودان مشتركة بين البلدين اشتراكا فعليا .

المادة ١٣ من المشروع الأول للوفد الرسمي المصري في ٢ أبريل ١٩٣٠ :

١٣ - إلى أن تحل مسألة السودان بمفاوضات مقبلة ومع الاحتفاظ بجميع الحقوق مباشرة الطرفين المتعاقدان إدارة السودان بالاشتراك بينهما اشتراكا فعليا .

(٢) من حديث دار بين مستر هندرسن والنحاس (باشا)

بدار المفاوضات المصرية بلندن في ٣ إبريل ١٩٣٠

مستر هندرسن - لاحظت أن خمس مسائل تناوينا تغيير كبير جدا منها مسألة السودان .
النحاس (باشا) - وماذا في الصيغتين الخاصتين بالسودان أكثر من الاشتراك في الإدارة ، وترك الباب مفتوحا لاتفاقات مقبلة بشأن السودان ؟

مستر هندرسن - الفرق كبير جدا لأن مادتنا تشير إلى اتفاقتي سنة ١٨٩٩ والحالة التي نجت عنها وأن حاكم السودان يظل يمثل الطرفين مصر وإنجلترا في إدارة السودان .
وأتم تطلبون أن يشترك المتعاقدان مصر وإنجلترا في إدارة السودان اشتراكا فعليا ، فإذا نقصدون ؟

النحاس (باشا) - نقصد بذلك أن تكون الإدارة مؤقتا في أيدي المصريين والإنجليز معا وهو ما لم نكن نعرف به من قبل فهذا في الواقع تساهل منا ولا نفهم لماذا تعارضون فيه .
مستر هندرسن - إن ما وقع في السودان في السنوات الأخيرة لا يزال ماثلا في الأذهان وكذلك التصريحات التي صدرت عقب ذلك . كل ذلك يقيدنا تمام التقيد لاسيما تصريحات رئيس الوزراء مستر ماكدونالد عند ما كان وزيرا للخارجية ورئيسا للوزارة في سنة ١٩٢٤ فقد وضع أساس سياستنا في السودان . وقد سئلت في البرلمان عما إذا كنت مرتبعا بها فأعلنت ارتباطي بها وقبولي لها .

النحاس (باشا) - لقد صدرت تلك التصريحات في وقت لم تكن فيه مفارقات ، فالروح التي أوحى بها غير الروح التي تحرك المفاوضين في وضع أساس الاتفاق . كما أنه لا يجوز مطلقا أن تحرم مصر من حقوقها الثابتة الحيوية بسبب حوادث فردية ارتكبت وأثبت القضاء براءة مصر وزعمائها منها .

مستر هندرسن - وماذا عساي أن أقول للبرلمان وهذه التصريحات لا يزال يتجاوب صداها في أبحاثه ؟

النحاس (باشا) - نحن الآن بصدد تسوية المسائل كلها فلا يجوز أن يقوم أممنا عائق من التصريحات التي صدرت في ظروف وتحت مؤثرات خاصة . وإذا كنتم تترسكون بتصريحاتكم الأخيرة فهل لمصر أن تترسك بتصريحات سياسة الانجليز وكبرائهم فيما يختص بالجلاء إذ قد صدر لمصر منها ما يزيد على الستين عهدا وهذه جيوشكم لا تزال في بلادنا ، فهل لنا أن نترسك بهذه التصريحات كما تترسكون بتصريحاتكم ؟

مستر هندرسن - أنا في الواقع إنما أشير إلى تصريحاتي في البرلمان فقد أعلنت أكثر من مرة أن مسألة السودان ستظل خاضعة لاتفاقيتي سنة ١٨٩٩ ثم إنى مرتبط بالمسألة الواردة عن ذلك في مقترحاتي وكيف أفسر تعديلاتها على الوجه الذي ذهبتم إليه ؟

النحاس (باشا) - إن كل ما نريده هو هدم الإشارة مطلقا إلى اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ لأنهما ممقوتتان في مصر كل المقت . ومع ذلك فهاتان الاتفاقيتان تنصان على إعطاء إنجلترا نصيبا في إدارة السودان ومادتنا تشير إلى وجوب التعاون بين الطرفين في إدارة السودان فأى فارق هنالك بين الأمرين ؟ إن مصر لم تعترف قط باتفاقيتي سنة ١٨٩٩ ولم تقبل في يوم من الأيام النتائج التي ترتبت عليهما وكل ما نرجوه الآن أن يشترك المتعاقدان في الإدارة اشتراكا فعليا إلى أن توضع اتفاقات جديدة فأى خضاضة في ذلك ؟ وأى ابتعاد فيه عن روح المقترحات فيما يختص بمسألة السودان ؟

مستر هندرسن - وماذا تقصدون تماما بعبارة الاشتراك الفعلي ؟

النحاس (باشا) - نقصد بذلك رفع القيود الموضوعة على حرية المصريين بالنسبة للسودان . أى حرية الهجرة إليه وحرية الإقامة فيه وحرية التملك كذلك ، ثم جعل الإدارة السودانية في أيدي المصريين والانجليز على السواء .

مستر هندرسن - ومن الذى يعين الموظفين المصريين في السودان ؟

النحاس (باشا) - الحكومة المصرية .

مستر هندرسن - هذا مستحيل . لأن حاكم السودان هو المسئول وحده بحكم اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ عن النظام الإداري والعسكري في السودان ، وهاتان الاتفاقيتان نافذتان ما لم تعدلا باتفاقات جديدة . والمادة التي وردت في مقترحاتنا تترك الباب مفتوحا لذلك .

النحاس (باشا) - إن طريقة الاشتراك الفعلي في الإدارة يمكن أن تنظم وتحدد فيما بعد . وإنما نريد التسليم بمبدئها لأن هذا لا يعتمد عن روح المقترحات ولا عن حكم اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ نفسيهما .

مستر هندرسن - أؤكد لدولتكم أنه لولا الحوادث التي وقعت حديثا في السودان والتصريحات التي صدرت بشأنه لكان موقفنا اليوم غير ما ترى . ولكن المسألة ليست مسألة ما نحب أن يكون وإنما مسألة ما يمكن حمل البرلمان الانجليزي على قبوله . وإذا نحن قدمنا إلى برلماننا معاهدة فيها نص كالذي تقترحون فإن البرلمان يرفضها رفضا باتا وتصبح المعاهدة لا تساوي الورقة المكتوبة عليها .

النحاس (باشا) - لا أستطيع أن أتصور أننا نتجز عن إيجاد صيغة مرضية تقبلها الأتقان فليفكر كل منا ولتعاون معا . واعلمك تذكريا مستر هندرسن أني في بلادى محل الثقة العامة في الدفاع عن حقوق البلاد كاملة ، فانظر كيف أصبحت طلباتنا معتدلة جدا ولا شك أنك بذلك تدرك صعوبة مركزنا .

مستر هندرسن - أعرف ذلك تماما كما أرجو أن تعرفوا أتم أيضا صعوبة مركزى . لقد خطر بهالى هذه اللحظة أن أضيف عبارة على المادة الخاصة بالسودان الواردة في مقترحاتى فنقول : إنه بعد كذا من السنين يعاد النظر فيها لعمل ترتيب جديد . ولكن لا بدلى من استشارة زملائى في ذلك أولا .

النحاس (باشا) - يجب علينا أن نفكر ونجتهد في إيجاد صيغة مرضية من الجانبين ونحن نعرف أنه ليس من المصلحة أن نقترح اقتراحات مصيرها الرفض المحتم في برلمانكم . ولكن المسألة على أقصى جانب من الأهمية لنا . ولى كبير الثقة والأمل في الوصول إلى حل مقبول .

مستر هندرسن - سوف نعمل كل ما فى وسعنا لأننا لا بد أن نصل إلى الاتفاق المنشود . ولنترك الآن هذه المسألة . ومن حسن الحظ أننا فى جلسة الغد سنتناول المواد مادة مادة ، فلا يمكن والحالة هذه أن نصل إلى المادة الخاصة بالسودان . والآن أحب أن أعرف الحكمة فى تغيير المادة الثالثة الخاصة بدخول مصر فى عصبة الأمم . الخ .

(٣) ملخص محادثة خاصة

دارت في مساء الثلاثاء ٨ أبريل سنة ١٩٣٠ بفندق هايدبارك

أما الحديث الذي دار عقب ذلك بين مستر هندرسن ودولة النحاس باشا وتولى الترجمة فيه الأستاذ بكرم فكان خاصا بمسألة السودان وخلاصته أن مستر هندرسن كرر الإشارة إلى صعوبة هذه المسألة وطلب أن يوافق الفريق المصرى على اتفاقى سنة ١٨٩٩ فأكد له النحاس باشا عدم الحاجة إلى ذلك اكتفاء بقبول الإدارة المشتركة فى السودان ، وقتا وهى جوهر الاتفاق المذكور ، فقال مستر هندرسن وماذا تعنون بالإدارة المشتركة ؟ فقال النحاس باشا نعى بها أن يكون لنا وكيل مصرى لحاكم السودان العام وأن تكون الوظائف الأخرى موزعة بين المصريين والانجليز على السواء ، فسأل مستر هندرسن وماذا يكون الحال بشأن الرؤساء الانجليز الموجودين الآن ؟ قال النحاس باشا نكتفى بأن يعين بجانب كل واحد منهم نائب مصرى وكلما انتهت مدة البعض منهم حل محله ، صربون حتى تتم المساواة . فقال مستر هندرسن ولكن سيترتب على ذلك مضاعفة عدد الموظفين لأداء العمل الواحد وذلك يستدعى زيادة كبيرة فى المصروفات لإقبال الحكومة السودان بها . فقال النحاس باشا إنى آخذ على نفسى من باب التسهيل أن أدافع بعد الاتفاق مع زملائى عن إبقاء مبلغ الإعانة السنوية التى تدفع للسودان وقدرها ٧٥٠ ألف جنيهة والتى يفكر البرلمان دائما فى حذفها على أن يصرف من هذا المبلغ على الموظفين المصريين والجيش المصرى الذى يعود إلى السودان . فقال مستر هندرسن وهل لديكم بيان بعدد هؤلاء الموظفين ؟ فقال النحاس باشا كلا ولكن فى الاستطاعة إعداد هسنا البيان فى أقرب فرصة . فطلب مستر هندرسن إعداد هذا البيان وأن يذكر فيه ما عرضه النحاس باشا من إبقاء مبالغ ٧٥٠ ألف جنيهة ليصرف منه على الموظفين الزائدين .

وهل ذلك انتهى الحديث .

الرئيس
امضاء (مصطفى النحاس)

وبناء على ذلك يباشر الطرفان المتعاقدان إدارة السودان بالاشتراك بينهما اشتراكا فعليا
ويباشر الحاكم العام بالنيابة عنهما السلطات التي خولتها لإياد الاتفاقيتان المشار إليهما .

ملاحظة — فيما يتعلق بالمادة ١٣ وهي الخاصة بمسألة السودان قبل الفريق المصري
أن يشير إلى اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ بعد أن طالب مستر هندرسن من (دولة) النحاس (باشا)
في حديث خاص أن يقبل ذكر اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ في المادة الخاصة بالسودان تسميلا
لمهمته أمام مجلس العموم حتى يستطيع أن يدافع عن طلب الاشتراك الفعلي في الإدارة بأنه
يعتبر تطبيقا لأحكام هاتين الاتفاقيتين فقبل (دولة) النحاس (باشا) منه ذلك على شرط النص
أيضا على حق السيادة المصرية الكاملة على السودان فلم يعارض مستر هندرسن في ذلك
وطالب تقديم نص به .

الرئيس

امضاء (مصطفى النحاس)

(٥) من محضر الجلسة العاشرة

١٤ و ١٥ أبريل سنة ١٩٣٠

في الساعة التاسعة والدقيقة العاشرة مساء وصل الفريق المصري إلى وزارة الخارجية
البريطانية فقابل (صاحب الدولة) النحاس (باشا) والأستاذ مكرم عبيد مستر هندرسن في غرفته
بناء على طلبه وأخذوا يتناقشون في المواد ٩ و ١٣ و ١٦ وقد طالت المناقشة وتخللها إشارة
من الجانب البريطاني إلى أنه إذا لم يحصل الاتفاق فإنهم يعتبرون المؤتمر قد فشل في مهمته .
وبعد ذلك عاد (دولة) الرئيس والأستاذ مكرم إلى زملائهما للداولة ثم استأنفا المناقشة
مع مستر هندرسون ويتلخص ما دار من المناقشات حول المادة ١٣ وهي الخاصة بمسألة
السودان في أن الفريق البريطاني قبل أن يضاف إلى النص الوارد في مقترحاته الجملة الآتية :
بدون إخلال بحقوق مصر ومصالحها المادية على أن تأتي بعد عبارة «يتفق الطرفان المتعاقدان»
بحيث يصبح نص المادة كما يأتي :

مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقيتي سنة ١٨٩٩
يتفق الطرفان المتعاقدان على أنه بغير إخلال بحقوق مصر ومصالحها المادية يكون مركز
السودان هو المركز الناشئ من اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ المذكورتين .

وبناء على ذلك يظل الحاكم العام يباشر بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين السلطات التي
خولتها إياه الاتفاقيتان المشار إليهما .

فقبل الفريق المصرى هذه الإضافة على أن يقبل الفريق البريطانى فى نفس الوقت
المذكرة الآتى نصها :

” المفهوم بتطبيق المادة ١٣ أن حقوق سيادة مصر على السودان تظل سليمة من غير
نقص وأن الفريقين المتعاقدين يباشران إدارة السودان بالاشتراك بينهما اشتراكا فعليا .

وبناء عليه يعين وكيل مصرى للحاكم العام وموظفون مصر يون للتعاون مع الموظفين
البريطانيين فى إدارة السودان وتعود الجنود المصرية إلى السودان بعد التصديق على
المعاهدة ولا يوضع أى قيد على المصريين فيما يتعلق بالهجرة والتملك والمتاجرة .

(٦) من ملحق لمحضر الجلاسة الحادية عشرة

(١٣) اتفقت الحكومتان فى شأن الدين الذى على السودان لمصر على وجوب
لخصه الآن بقصد الوصول إلى تسوية تقوم على أساس من العدل والإنصاف .

ولهذا الغرض يجب مجرد تنفيذ المعاهدة أن يقوم مندوب عن مالية المملكة المتحدة،
ومندوب عن وزارة المالية المصرية بفحص هذا الموضوع .

(١٤) اتفقت الحكومتان على ألا يكون هناك تمييز فى السودان بين الرعايا البريطانيين
وبين الأهالى المصريين فى شئون التجارة أو فى حيازة الملكية . كما اتفقتا على أنه إذا
طبقت المعاهدة بنفس الروح الودية التى تجرت بها المفاوضات فإن حكومة صاحب
الجلالة فى الولايات المتحدة تكون مستعدة لأن تجت بروح العطف اقتراح إعادة أورطة
مصرية إلى السودان فى نفس الوقت الذى تنسحب فيه القوات البريطانية من القاهرة .

(١٥) وفيما يتعلق بطريقة سريان الاتفاقات الدولية على السودان اتفقت الحكومتان
على ما يأتى :

ستكون الاتفاقات التى تتجه الرغبة نحو سريانها على السودان بطبيعة الحال اتفاقات
ذات صفة فنية أو إنسانية

وفي الأحوال التي يجرى التوقيع على اتفاق بهذه الصفة بالنيابة عن كل من مصر والمملكة المتحدة وتبجبه الرغبة نحو تطبيقه على السودان ، يجب على المندوبين المصريين والبريطانيين أن يصدروا في الوقت المناسب تصريحا مشتركا يسجل في حينه ويفيد بأن توقيعهما بالنيابة عن مصر والمملكة المتحدة على التواني يراد به في جملة أن يشمل السودان ، وأنه (في الأحوال التي يقتضى الاتفاق فيها تصديقا) يسمى هذا الاتفاق على السودان طبقا لنصوصه عند الانتهاء من تصديق كل من ملك مصر وصاحب الجلالة البريطانية فإذا لم يصدر هذا التصريح فلا يسمى الاتفاق على السودان إلا بطريق الانضمام المشار إليه فيما يلي .

وفي الأحوال التي يصدر فيها هذا التصريح لا يقتضى الأمر إشارة خاصة إلى السودان في وثائق التصديق .

وفي بعض الحالات التي ينص الاتفاق فيها على انضمام لاحق ، ويكون سر يانه على السودان بهذه الطريقة مناسبا ، يجرى هذا الانضمام بوثيقة مشتركة يتولى التوقيع عليها بالنيابة عن مصر والمملكة المتحدة بالتوالي شخصان معينان لهذا الغرض . ويجب أن تكون طريقة إيداع وثيقة الانضمام ، موضوع اتفاق في كل حالة بين الحكومتين . وفي مثل هذه الحالات لا تكون هناك ضرورة للتصديق .

وفي المؤتمرات الدولية التي تجرى فيها المفاوضات على مثل هذه الاتفاقات ، يتصل المندوبان البريطاني والمصري ببعضهما بطبيعة الحال فيما يتعلق بأى إجراء يتفقان على أنه مرغوب فيه لصالح السودان .

(٧) محضر الجلسة الثالثة عشرة

الأربعاء في ١٦ أبريل سنة ١٩٣٠ الساعة الخامسة بعد الظهر

عقدت الجلسة في الميعاد المحدد ولم يحضرها من الفريق البريطاني إلا مستر هندرسن أما الفريق المصري فقد حضرها بكامل هيئته ولم يحضر أحد من السكرتيرين المصريين أو الإنجليز وقد انتهى الاجتماع في الساعة الثامنة إلا عشر دقائق مساء . ولم يدون طائين

الجلستين محضر وقد دارت فيهما المناقشة حول المادة ١٣ وهي الخاصة بمسألة السودان، وتتلخص هذه المناقشات في أن الفريق المصري اقترح أن ينص في المذكرة الملحقة بالمعاهدة على أنه :

” تطبيقا لاتفاقيتي سنة ١٨٩٩ كما هو نص المادة ١٣ من هذه المعاهدة اتفق الطرفان المتعاقدان على أنهما بمجرد التصديق على المعاهدة يبدأان بإعادة الحالة الفعلية إلى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٢٤ وما تان الاتفاقيتان تستبعدان حتما ألا يكون هناك أى قيد على المصريين فيما يتعلق بالهجرة والتملك والمتاجرة “ .

وقد أجاب مستر هندرسن بأنهم لا يستطيعون قبول ما جاء بهذه المذكرة بخصوص البدء بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٢٤ كما لا يستطيعون فيما يخص العودة للجيش أن يمرضوا شيئا أكثر مما ورد في المقترحات .

أما عن مسألة الهجرة والملكية والتجارة فقد قال مستر هندرسن أنه إذا لم يمانح حاكم السودان فإنهم يقبلون أن ينص في المذكرة الملحقة بالمعاهدة على أنه :

” لا يكون هناك أى تفریق بين الرعايا البريطانيين والأهالي المصريين في السودان في مسائل المتاجرة والهجرة أو حيازة الملك (١) .

وأخيرا اقترح الفريق المصري أن ينص في المذكرة الملحقة بالمعاهدة على ما يأتي :

” بالنسبة للعصايب الحالية في الحصول على المعلومات اللازمة لتطبيق وتنفيذ اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ اتفق الطرفان المتعاقدان على أن يدخل في بحر السنة التالية للتصديق على المعاهدة في محادثات بقصد الاتفاق على هذا التطبيق وفي نفس الوقت لا يكون هناك أى قيد على رعايا أى فريق من الفريقين المتعاقدين في مسائل المتاجرة والهجرة والملكية “ .

ولكن مستر هندرسن رفض قبول هذا النص واقترح أن يضاف إلى مواد المعاهدة النص الآتي :

” اتفق الطرفان المتعاقدان على أن يدخل إذا طلب أحدهما ذلك في مناقشات ودية في بحر سنة من تاريخ نفاذ المعاهدة وذلك بالنسبة لأية مسألة تنجم من تطبيق المعاهدة الحالية وتكون قد نشأت عنها صعوبة ما “ .

(١) أبلغ مستر هندرسن بعد ذلك دولة النحاس باشا بأنه أرسل تلغرافا إلى حاكم السودان لأخذ رأيه في ذلك بغاء الرد بالقبول .

وقد قال مستر هندرسن إن هذا النص يشمل كل ما يتعلق بتطبيق مواد المعاهدة ومنها المادة الخاصة بالسودان فرفض الفريق المصري ذلك إذ لا جديد فيه بل هو تكرار لما جاء في المادة ١٥ من المقترحات كما أنه ليس فيه أية إشارة إلى تطبيق اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ وتنفيذهما وهو ما طلب الفريق المصري حفظ الحق في المناقشة فيه في غضون السنة التالية للمصادقة على المعاهدة ومن جهة أخرى فإنه يخشى أن يفهم من هذا النص أن الالتجاء إلى عصبة الأمم عند الخلاف في تطبيق المعاهدة مقصور على مدة سنة وفي ذلك ما فيه من الإخلال بحكم المادة ١٥ فاقترح مستر هندرسن أن تضاف إلى هذه المادة العبارة الآتية "مع عدم الإخلال بأحكام المادة ١٥". وعبارة "أى مادة من مواد". بحيث يصبح النص كما يأتي :

"مع عدم الإخلال بأحكام المادة ١٥ اتفق الطرفان المتعاقدان على أن يدخل إذا طلب أحدهما ذلك في مناقشات ودية في بحر سنة من تاريخ نفاذ المعاهدة وذلك بالنسبة لأى مسألة تنجم من تطبيق أى مادة من مواد المعاهدة وتكون قد نشأت عنها صعوبة ما".

فرفض الفريق المصري ذلك أيضا في تطبيق اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ بالذات واقترح تديلا للصعوبات أن ينص في المذكرة الملحقة على ما يأتي :

"إذا نشأت أية صعوبة بين الطرفين المتعاقدين بالنسبة لتطبيق وتنفيذ اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ يوافق الطرفان على الدخول في محادثات في غضون سنة من تاريخ التصديق على المعاهدة بقصد الاتفاق على هذا التطبيق وفي نفس الوقت لا يكون هناك أى قيد على رعايا أى فريق من الفريقين المتعاقدين فى الملكية أو المتاجرة أو الهجرة".

فرفض المفاوضون البريطانيون هذا النص مصارحين بأنهم لا يريدون أن يتعرضوا لإثارة مناقشة فى مسألة السودان أمام البرلمان ولا أن يتحملوا مسؤولية حلها فى الوقت الحالى وأنهم لا يمكنهم تطبيق اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ بإشراك مصر فى الإدارة وبالجملة لا يمكنهم تغييرا لحالة الراهنة فى السودان .

الرئيس

امضاء (مصطفى النحاس)

(٨) محضر الجلسة الرابعة عشرة

الأربعاء في ١٦ أبريل سنة ١٩٣٠ الساعة ١١ والدقيقة ٣٠ مساء

عقدت هذه الجلسة بدار المفوضية المصرية يوم مادية عشاء أقامها (دولة) النحاس (باشا) لمستر هندرسن وأعضاء اللجنة البريطانية وغيرهم من كبار الساسة الانجليز .

وحضر الجلسة مستر بكت المستشار القانوني لوزارة الخارجية البريطانية .

مستر هندرسن - يؤسفني أن أصرح في هذا الاجتماع بأننا لا نستطيع بحال الموافقة على طلبات الوفد المصري فيما يختص بالسودان نظرا لمركز الحكومة البريطانية الدقيق في البرلمان . وأحب أن ألفت النظر إلى أننا في مقترحاتنا لم نبت في هذه المسألة نهائيا بل تركنا الباب مفتوحا للمستقبل فلا يجوز والحالة هذه أن تفشل مفاوضاتنا من أجلها . أرجو أن يعير الوفد المصري هذه المسألة اهتمامه .

النحاس (باشا) - وأنا أيضا بعد أن خطونا هذه الخطوات الواسعة في سبيل الاتفاق آسف لأن أرانا نختلف كل هذا الاختلاف من أجل تطبيق مادة اتفقنا على بدئها . نحن متفقون على نظام اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ ومع ذلك ترفضون أن يقال إن تفاصيل تطبيق هاتين الاتفاقيتين تترك لمخادئات تجرى بيننا فيما بعد مع أن كل مادة من مواد المعاهدة إنما توضع لأجل أن تطبق . لا أدري كيف يمكن أن نعرض للانهدام ذلك البناء العظيم الذي أقمناه في هذه المفاوضات بكل عناية واهتمام وأن نخرج بعد كل هذه المجهودات بنتيجة غير مرضية مع أننا لم نطلب شيئا مخالفا في روحه لمقترحات مستر هندرسن ومع أن المسألة كلها لا تخرج كما قلت عن كونها مجرد تطبيق لمبدأ أقره الطرفان . يقول مستر هندرسن إن المادة العامة التي يقترح إضافتها إلى المقترحات كافية كل الكفاية لتحقيق ما نريده فإذا كان الأمر كذلك فلماذا لا توضع العبارة التي نطلبها وهي " أنه في مدى سنة من تاريخ التصديق على المعاهدة تجرى المخادئات بين الطرفين المتعاقدين للاتفاق على طريقة تطبيق اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ " .

تلك هي المسألة لا أكثر ولا أقل فهل يصح أن ينهار جميع ما وصلنا إليه من جراء هذه العبارة مع أن تطبيق كل مادة من مواد المعاهدة واجب لذاته من يوم التصديق عليها ومن حق مصر أن تطالب به إذ أن المعاهدة لم توضع لغير التطبيق ، ولا يجب أن يغيب عنكم أننا في عباراتنا لا نطالب بتطبيق اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ بمجرد التصديق على المعاهدة بل نطالب بإيجاد فرصة للاتفاق على أمر التطبيق في غضون سنة من هذا التصديق ، ومن

ذلك ترون مبلغ ما وصلنا إليه من التسهّل . إن مسألة السودان حيوية إلى الدرجة القصوى بالنسبة لمصر ، ولقد تساهلنا كثيرا في مسألة قناة السويس وهو البريطاني العظمى أقل أهمية وحيوية من السودان لمصر ونحن لا نستطيع أن نواجه مواطنينا إذا أغفلنا مسألة السودان كل هذا الإغفال .

مستر هندرسن — ردا على ذلك أذكر أن كثيرا مما قاله (دولة الباشا) عن متاعبه في مصر ينطبق تماما على مركزنا هنا فإذا كان يستحيل عليكم أن تترخزوا عن موقفكم الحالي فكذلك يستحيل علينا نحن المفاوضين البريطانيين أن نترخز عن موقفنا والأمر يتلخص فيما يلي :

إننا في الصيف الماضي بدلا من أن نلجأ إلى حل بعض الاحتفظات على حدة رأينا أن نعالج المسألة الكبرى مرة واحدة بتسوية جميع العلاقات بيننا وبين مصر وقد كانت هذه جراحة عظيمة منا خصوصا إذا تذكرنا ما أصاب المفاوضات السابقة كلها من الفشل ومع ذلك لم يثن لنا عزم بالرغم من أننا حكومة أقلية . وإليكم ما فعلنا ، خلقنا أولا جوا طيبا بين البلدين بأن خطونا خطوة بريئة جدا أظنكم تقدرونها قد درها ثم قدمنا مقترحات فظلت معروضة أمام الشعبين المصري والانجليزي أكثر من سبعة أشهر ، وقد صرح مستر دالتون كما صرحت أنا للاستاذ مكرم بأننا لا نريد مطلقا أن نعقد معاهدة مع محمد محمود باشا ولكن نعطيه مقترحاتنا عرضها على الشعب المصري ، وقد أصررنا على أن يكون الاتفاق مع حكومة نيابية ونتج عن ذلك إعادة الحياة الدستورية إلى مصر ، ومع أن الوفد كان غير محبوب في إنجلترا فقد صرحنا بأننا مستعدون للمفاوضة مع الحكومة النيابية التي تستقر عنها انتخابات حرة تجزى في مصر ، ثم جرت الانتخابات وحصل الوفد على الأقلية الكبرى وتولى النحاس باشا وزملاؤه الحكم فحاولنا مرارا بواسطة المندوب السامى أن نتحقق موقفهم بأزاء المقترحات ولكن حكومة مصر رأت ألا تقول شيئا وفضلت أن تأتي إلى هذه البلاد للمفاوضة ، فرحبت بفكرة المفاوضات منتقدا أنها ستكون على أساس مقترحاتي . وظننت أنه مهما قام في المفاوضات من العتبات فإننا لا بد أن نتغلب عليها ولو أنى علمت من أول الأمر خطة الحكومة المصرية بأزاء المقترحات وطلباتها في السودان لأفهمتها في الوقت المناسب حقيقة موقفا في هذه المسألة ، فليس على والحالة هذه أية مسئولية فيما وصل الأمر إليه بل المسئولية واقعة على فري .

وأحب أن أذكركم بأن ثروت باشا حينما وجد أنه لا يستطيع إيجاد حل لمسألة السودان ، بينما هو يستطيع حل المسألة الكبرى الخاصة بمصر قرر بالاتفاق مع سير أوستن تشمبرلن ألا يشيرا إلى السودان في مشروع المعاهدة ، وأراد بذلك إثبات حسن نية الحكومة المصرية وأن يترك للزمن إظهار روح الصداقة من جانب مصر فتعمل التجارب الطيبة عملها في إقناع الحكومة البريطانية بأنه لا خطر على مصالح البلدين المشتركة في السودان إذا أجيبت المطالب المصرية الخاصة بها . وقد أظهر بذلك ثروت باشا حكمة سياسية .

إنكم إذا كنتم ترون أنه يصعب أن تقطع المفاوضات من أجل هذه المسألة فإنى أقبل هذا الموقف أسفا .

لقد بذلنا كل جهدنا لإجابة رغباتكم فى مسألة السودان فلم نوفق لإرضائكم فالتحصر كل جهودنا فى تسوية المسألة الكبرى أولا . يقول (دولة) النحاس (باشا) إنه لا يطلب أكثر من إعطائه فرصة للحكام فى تطبيق اتفاقى السودان ، ونحن نرى أننا قد أعطيناه هذه الفرصة فبينا بوضوح أنه إذا أراد أحد الطرفين أن يدخل فى محادثات ودية فى غضون سنة من تاريخ التصديقتى على المعاهدة بالنسبة لأية مسألة تنجم عن تطبيقها فله ذلك . ودعوتى أقول وزملائى على ذلك شهود أننا لم نأخذ رأى مجلس الوزراء فى إضافة هذا النص إلى المعاهدة ولكنى أعتقد أنه من العدل إعطاء فرصة كهذه إذ لا بد من أن تقوم بعض المصاعب عند تطبيق بعض النصوص . والآن ونحن قريبون من الخاتمة أرى أنه يجب أن نجازف قليلا فقد أصبحت التسوية أو كادت تصبح فى قبضة يدينا وإذا ضاعت هذه الفرصة فإنى أخشى ألا تعود فى وقت قريب ، بل لا أظن أحدا يستطيع أن يقول إن فرصة طيبة كهذه متاحة فى مستقبل الأيام إذنا لم نستطع تسوية المسألتين فلنتبع الآن بتسوية المسألة الكبرى بين مصر وإنجلترا والترك المسألة الأخرى كما قلت لنعمل الزمن .

تظنون أننا أغلقنا الباب فى وجه مسألة السودان مع أننا لم نغلق الباب دون ماتطلبون ، لذلك أناشدكم أن تقبلوا الفرصة السانحة وأن تذكروا أننا اجتهدنا كثيرا جدا فى إجابة رغباتكم وأرجو أن أتمكن غدا من إلغاء تصريح فى البرلمان يبعث على السرور بين البلدين .

إذا ذكركم متاعبكم فى مصر فإنى أرجو أن تذكروا أيضا أن أمامى متاعب كثيرة . وسيكون من دواعى الاعتباط أن نتكلم من تسوية العلاقات بين مصر وإنجلترا ، فإذا نفذت المعاهدة بعد ذلك بروح الإخاء والمحبة أمكن التعاون على تخطى باقى العقبات وحل المشكلات التى نحاول الآن حلها دون نجاح . هذا هو موقفى وأنا متفاهم فيه مع زملائى الذين يؤيدونى فى كل ما قلت .

النحاس (باشا) — أحب أن نترى فى الأمر لأنه خطير جدا ونحن لانستطيع أن نطمئن إلى النص العام الذى يشير إليه مستر هندرسن .

مستر هندرسن — متى نعود إلى الاجتماع ؟ سأكون غدا فى البرلمان حوالى الساعة ١١ صباحا لأجيب على سؤال وجه إلى عن المفاوضات فإذا استطعنا أن نتقابل فى وزارة الخارجية الساعة ٩ ونصف أو ١٠ صباحا أكون شاكرا لأعرف بالضبط كيف أجيب على هذا السؤال .

النحاس (باشا) - إذن نتقابل هذا في الساعة العاشرة صباحا .

مستر هندرسن - ولكنى بطبيعة الحال لا أستطيع أن أبقى معكم طويلا فساؤطر
إلى أن أترككم في الساعة العاشرة والدقيقة ٥٥ للذهاب إلى البرلمان ثم أعود بعد الإجابة .
وانتهت الجلسة في الساعة ١٢ والدقيقة ٥ صباحا .

السكرتير الرئيس
مصطفى الصادق مصطفى النحاس

ملاحظة : بقي مستر كامبل بعد انتهاء الجلسة مع الوفد المصري محاولا إيجاد صيغة
رضاهما الطرفين في مسألة السودان وقد تم الاتفاق معه على النص على إعادة أورطة مصرية
لى السودان بمجرد التصديق على المعاهدة ووعد مستر كامبل بأن يدافع عن هذا الحل لدى
مستر هندرسن واللجنة البريطانية على أن تبقى المادة بالنص الذي قبل الفريق البريطاني
تعديلها إليه ومع إضائة المادة العامة بخصوص التطبيق وقد انتهى هذا الاجتماع الخاص
في الساعة الثانية ونصف صباحا .

الرئيس
(مصطفى النحاس)

(٩) استشارة الوزراء في مصر

من خطاب (دولة) رئيس الوفد إلى زملائه الوزراء بمصر

أما النقطة الخطيرة فهي مسألة السودان وخلاصة مناوضاتنا فيها هي أننا بدأنا بتقديم
نص خاص بها ضمن الصيغة التي قدمناها أولا بعد أن شرحنا رأينا في المبادئ العامة
لمقترحات مستر هندرسن واستقر الأمر على أن تقدم صيغة به لتدور المناقشات عليها ولقد
لاقى هذا النص اعتراضا كبيرا من الجانب البريطاني . ودافعنا نحن عنه وحصلت محادثات
خاصة بشأنه حاول فيها مستر هندرسن أن يقنعنا بقبول نصه الأصلي دون زيادة عليه
فكنا نفهمه بأن ما طلبناه "وهو الاشتراك الفعلي في إدارة السودان" هو بعينه ما تقضى به

اتفاقيتنا سنة ١٨٩٩ الوارد ذكرهما في مقترحاته من غير حاجة إلى النص عليهما لعدم الارتياح إليهما. فأبدي لنا أن ذكر هاتين الاتفاقيتين يسهل منحه في البرلمان الانجليزي إذ يمكنه عندئذ أن يفتح الأعضاء بأن الاشتراك الفعلي المطلوب إنما هو تنفيذ هاتين الاتفاقيتين اللتين هما أساس مقترحاته بهذا الصدد. فاشتراطنا لقبول ذلك أن ينص في المادة على عدم المساس بحق سيادة مصر على السودان وعلى اشتراكها الفعلي في إدارته مع الاحتفاظ بتسوية المسألة جميعها في مفاوضات مقبلة. ووضعتنا أيضا بذلك قدمناه نقدم إلينا مستر هندرسن تعديلا لمساته بأمل التقريب بينها وبين صيغتنا. فاشتراطنا لقبول صيغته المعدلة أن ينص في مذكرة تلحق بالاتفاق على ما لم يرد في صيغته من شروطنا المتقدمة وعلى أن يرفع عن المصريين كل قيد يحد من حريتهم في الإقامة والملك والتجارة بالسودان. وسأتمناه أيضا بذلك لم توافق بلجته عليه وعرضه على مجلس الوزراء فقرر بالإجماع عدم قبوله.

قدمنا للجنة نص مذكرة أخرى مقتضاه أن يبدأ في تطبيق المادة (١٣) بالعودة إلى ما كانت عليه الحال في سنة ١٩٢٤ فرفضته أيضا، ولكنها قبلت أن يذكر في المذكرة الملحقة (إذا لم يمانع حاكم السودان) أنه لا يفرض بين المصريين والانجليز في حرية الإقامة والملك والتجارة بالسودان. وأرسلت اللجنة تلغرافا بذلك إلى حاكم السودان لتأخذ رأيه فيه ثم أخبرتنا بأن الرد جاءها بالقبول.

منذ ذلك مرضنا على اللجنة أن ينص في المذكرة على أن يحصل الاتفاق بين الطرفين على التفاصيل الخاصة بتنفيذ اتفاقتي سنة ١٨٩٩ المنصوص عليهما في المادة ١٣ بمفاوضات تجرى بين الطرفين في غضون سنة من تاريخ سريان المعاهدة ووقمنا بذلك لم تقبل أيضا.

وقدمت اللجنة إلينا نصا عام المادة تضاف في آخر المعاهدة مقتضاها أن الطرفين يقران أن يدخلوا في محادثات ودية بخصوص أية مسألة تتعلق بتطبيق المعاهدة تنشأ عنها صعوبة إذا ما طالب أحدهما ذلك في خلال سنة من سريان المعاهدة. وقال مستر هندرسن إن ذلك يشمل كل مسألة تتعلق بتطبيق المعاهدة ومنها المادة الخاصة بالسودان. فلم نكتف بذلك وطلبنا تخصيص النص على السودان ووضعنا بذلك صيغة مذكرة جديدة قدمناها فلم تقبل أيضا لأن اللجنة لا تريد مجال أن تذكر شيئا جديدا خاصا بالسودان.

عجبنا لذلك كل العجب وفهمنا منه أنهم لا يريدون أن يطبقوا النص الخاص بالسودان على حقيقة مفهومة، أي أنهم على نية مبيتة بالأشتراك مصر في إدارته ولا أن ترسل جيشا إليه وأن كل ما يكون لها فيه هو أن ينوب الحاكم العام عنها في هذه الإدارة.

لم تقبل ذلك . ثم جرت لنا عقب الولاية التي أقمتها بالمفوضية أمس محادثات خاصة أكدنا منها هذا المعنى وأنها يقصدون بتسوية المسألة المصرية أن تكون التسوية فعلية بالنسبة لمصر واسمية بالنسبة للسودان بحجة أن البرلمان والشعب الانجليزي لا يقبلان الآن تغييرا في حالة السودان الرادية على أن الباب مفتوح لإعادة النظر في هذا الأمر في المستقبل . عندما تتحسن الأحوال وتكتفى مصر الآن بما هو مذكور في المادة ١٣ من أن حقها محتفظ به لمفاوضات مقبلة .

وهي أثر هذه ... الخ ...

تحريرا في ١٧ أبريل سنة ١٩٣٠

الرئيس

مصطفى النحاس

(١٠) النصوص الخاصة بالسودان

(١) مشروع المادة الخاصة بالسودان كما جاء في مشروع المعاهدة المقدم منا للفريق البريطاني في ٢ أبريل :

إلى أن تتم تسوية مسألة السودان بمفاوضات مقبلة ، ومع الاحتفاظ اللازم بجميع الحقوق ، يباشر الطرفان الساميان المتعاقدان إدارة السودان بالاشتراك بينهما مباشرة فعلية .

فرفض الفريق البريطاني هذا النص لأنه لم يشر إلى اتفاقتي سنة ١٨٩٩ . فرأينا أن لإمانع من الإشارة إلى هاتين الاتفاقيتين بشرط الاحتفاظ صراحة بحق سيادة مصر ، وعلى ذلك قدمنا النص الواردة صورته تحت رقم (١) مكرر .

(١) مكرر :

مادة ١٣ — مع الاحتفاظ بجزئية عقد اتفاق ، بمفاوضات مقبلة ، لتعديل اتفاقتي عام ١٨٩٩ وتسوية مسألة السودان ، ودون مساس بحق مصر في السيادة على السودان اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أن يكون وضع السودان هو الوضع المترتب على هاتين الاتفاقيتين . وبناء على ذلك يباشر الطرفان الساميان المتعاقدان إدارة السودان بالاشتراك بينهما مباشرة فعلية ، ويمارس الحاكم العام بالنيابة عن الطرفين الساميين المتعاقدين السلطات المخولة له بمقتضى الاتفاقيتين المشار إليهما

وبعد تقديم هذا النص قبل الفريق البريطاني أن نضيف إلى المادة الخاصة بالسودان في مقترحات هندرسن الجملة الآتية :

”دون أساس بحقوق مصر ومصالحها المادية“ على أن تأتي بعد عبارة ”اتفق على أنه“ وقبلنا نحن هذا التعديل في المادة بشرط قبول مذكرتنا عن السودان وهي الواردة هنا تحت نمرة (٣) .

رقم (٣) مذكرتنا الأولى عن السودان مقدمة في ليلة ١٥ أبريل في منتصف الليل :

من المفهوم - تطبيقا للمادة ١٣ ، أن يظل حق مصر في السيادة على السودان كاملا غير منقوص وأن يباشر الطرفان الساميان المتعاقدان إدارة السودان بالاشتراك بينهما مباشرة فعلية .

وبناء على ذلك يعين مصري نائبا للحاكم العام كما يعين كذلك موظفون مصريون للتعاون مع الموظفين البريطانيين في إدارة السودان . وتعود القوات المصرية إلى السودان بعد التصديق على المعاهدة ، ويجب أن يرفع عن المصريين كل قيد يحث من حريتهم في الهجرة والتملك والتجارة .

ولما أبلغنا مستر هندرسن أن مجلس الوزراء البريطاني رفض مذكرتنا بإجماع الآراء قدمنا المذكرة التالية الواردة تحت رقم (٤) .

رقم (٤) مذكرتنا الثانية عن السودان :

تطبيقا لاتفاقيتي عام ١٨٩٩ كما تنص المادة ١٣ من المعاهدة ، اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أنها بمجرد التصديق على المعاهدة يبدأان بإعادة الحالة الفعلية إلى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٢٤ .

وهاتان الاتفاقيتان يقضيان بالضرورة ألا يكون هناك أي قيد على المصريين فيما يتعلق بالهجرة والتملك والتجارة .

غير أن مستر هندرسن أخبرنا أنهم لا يستطيعون قبول ما جاء بهذه المذكرة بخصوص البدء بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٢٤ ، كما لا يستطيعون فيما يختص بعودة الجيش أن يعرضوا شيئا أكثر مما ورد في المقترحات ، وأما فيما يختص بمسائل الهجرة والملكية والتجارة فإنه قدم لنا النص التالي وهو وارد تحت رقم (٥) .

رقم (٥) نص مذكرة إضافية مقدمة من الفريق البريطاني بخصوص الهجرة والملكية

والتجارة في السودان في ١٦ أبريل :

لا يكون هناك أى تمييز بين الرعايا البريطانيين والرعايا المصريين في السودان في مسائل
الهجرة والهجرة أو حيازة الملك .

وأخيرا قدمنا إلى مستر هندرسن المذكرة التالية الواردة تحت رقم (٦) :

رقم (٦) مذكرتنا الثالثة عن السودان :

بالنظر إلى الصعوبة الحالية في الحصول على المعلومات اللازمة لتطبيق نصوص اتفاقيتي
عام ١٨٩٩ وتنفيذهما اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أن يدخلتا في محادثات في خلال
السنة التالية للتصديق على المعاهدة بغية الاتفاق على هذا التطبيق ، ولا يكون هناك في الوقت
نفسه أى قيد على رعايا أى فريق من الفريقين الساميين المتعاقدين فيما يتعلق بمسائل التجارة
والهجرة والملك .

ولكن مستر هندرسن رفض قبول هذا النص واقترح أن يضاف إلى مواد المعاهدة
النص الآتي وهو وارد تحت رقم (٧) .

رقم (٧) اقتراح مستر هندرسن في شكل مادة جديدة :

مع عدم الإخلال بأحكام المادة ١٥ ، اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أن
يدخلا ، إذا طلب أحدهما ذلك ، في مباحثات ودية في خلال سنة من تاريخ نفاذ المعاهدة
وذلك بالنسبة لأى مسألة تنجم من تطبيق أى مادة من مواد المعاهدة الحالية وتكرر قد
نشأت عنها صعوبة ما .

فرفضنا قبول هذا النص إذا لا جديد فيه بل هو تكرر لما جاء في المادة ١٥ من
المقترحات كما أنه ليس فيه أية إشارة إلى تطبيق اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ وتنفيذهما في السودان
وهو ما طلبنا حفظ الحق في المناقشة فيه في غضون السنة التالية للتصديق على المعاهدة
واقترحنا تديلا للصعوبات أن ينص في المذكرة الملاحقة على ما يأتي :

إذا قامت أية صعوبة بين الطرفين الساميين المتعاقدين في تطبيق اتفاقيتي عام ١٨٩٩
وتنفيذ أحكامهما ، فإنهما يدخلان في مباحثات في خلال سنة من تاريخ التصديق على
المعاهدة بغية الاتفاق على هذا التطبيق ولا يكون هناك في الوقت نفسه أى قيد على رعايا
كل من الطرفين الساميين المتعاقدين فيما يتعلق بالتجارة والهجرة .

وهذا هو النص الأخير الذي عرضناه ووقفت عليه مناقشاتنا إذ أن مستر هندرسن وبلخته رفضوه رفضا باتا قائلين بصراحة إنهم لا يريدون أن يتعرضوا لإثارة مناقشة في مسألة السودان أمام البرلمان ولا أن يتحموا مسؤولية حلها في الوقت الحالي وأنهم لا يمكنهم تطبيق اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ بإثرهما إذ أنهم في الإدارة وأعمومها صراحة في أعاديهم أنهم لا يسيرون تغيير الحالة الراهنة في السودان .

وفي الليلة السابقة على وقف المفاوضات عرض مستر كابلان أن ينسحب على إعادة أورطة مصرية إلى السودان بمرء التصديق على المعاهدة وبعد أن يتنازع من هذا الحل لدى مستر هندرسن واللجنة البريطانية ، على أن تبقى المادة بالنص التي قبل الفريق البريطاني تعديلها إليه ومع إضافة المادة العامة بحدود نص تطبيق ، ولما أنه في اليوم التالي أخبرنا هو ومستر هندرسن أن اللجنة لم تقبل عودة الجيش المصري حسبما اقترح عليها . فلما رأينا ذلك أخطرناهم بوقف المفاوضات حتى نرجع إلى رأي زملائنا الوزراء في مصر ، وفي الوقت نفسه أخطرناهم بأن بعض الفقرات الواردة في المذكرة المطبوع لا تتفق مع آرائنا ولا نوافق عليها . فأجاب مستر هندرسن بأنها تكون محل المناقشة بين الطرفين إذا ما أهدت المفاوضات بعد وصول الرد من مصر .

المادة ١٣ من مشروع المعاهدة المقدم من الجانب البريطاني :

١٣ - اتفقت الحكومتان على أن تبحث الآن مسألة الديون المستحقة لمصر على السودان لتسويتها على أساس من العدل والإنصاف ، وتحقيقا لهذا الغرض يتولى مندوب عن خزنة المملكة المتحدة ومندوب عن وزارة المالية بحث هذه المسألة فور نفاذ هذه المعاهدة .

(١١) من محضر الجلسة السابعة عشرة

في ٥ مايو سنة ١٩٣٠

مستر هندرسن - لارجع الآن إلى مسألة السودان فإنكم لم تبغوا في مادتهم الجديدة ، وهي المادة ١١ التي تقترحونها لتحل محل المادة ١٣ من مقترحائنا إلا العبارة التي أضفناها لإرضائكم وهي عبارة من "غير مساس بحقوق مصر ومصالحها" .

النحاس (باننا) - لقد غيرنا المادة كلها لأنها لم تصبح مادة اتفاق رهن بل مادة تأجيل لمفاوضات مقبلة .

مستتر هندرسن — أكرر أننا مستعدون لمواصلة المفاوضات لحل المسألة المصرية مع
الاحتفاظ أننا لا نستطيع قبول نصكم عن السودان. وقد أضفنا لكم عبارات تحفظ حقوقكم
فيه وأفهمنا كم أننا لا نذهب إلى أبعد من ذلك. فإذا بقيتم هذا ونحن مواصلة المفاوضات
من جديد في المسائل الأخرى.

النحاس (باشا) — إنى لا زالت استعجب ما سمعته منكم من أن قبول النص الذي وضعناه
لتأجيل مسألة السودان خروج عن تبريركم. لأن اللجنة لا يمكن أن تكون مطالبة بجل
مع المسائل المجهود حلها إليها فلا يمتد تأجيل مسألة من هذه المسائل خروجاً منها عن توكلها.
لقد عرضنا التأجيل لإتقان الموقف وكل ما هنالك أننا تؤخر الاتفاق في مسألة من المسائل
إلى مفاوضات مقبلة.

مستتر هندرسن — لقد بينت صراوا وتكراراً أن الذى يحملنا على رفض تعديلاتكم هو أننا
حينما وضعنا المقترحات في الصيف الماضى صرحنا أنها أبعد ما نذهب إليه ومع ذلك قبلنا
سهيلات كثيرة حتى وصلنا إلى الحد الذى لا يمكن أن نتعداه. وفي مسألة السودان بالذات
بذلنا جهدنا لإرضائكم بإضافة عبارة "من غير أساس بحقوق مصر ومصالحها" وهى العبارة
التي وافقتم بعدها على المادة ١٣ من مشروعنا، ولكنى أرا كم اليوم ترفضونها مع أنى بينت
لكم أنه يجب أن تتركوا للصدقة وللتجارب المقبلة بتحسين مركزكم في السودان.

النحاس (باشا) — لقد قبلنا نص المادة ١٣ بعد إضافة العبارة المشار إليها بشرط أن ينص
في المذكرة على الاشتراك الفعلى في إدارة السودان وهو ما فهمنا أنه مرمى النص الخاص
بالسودان في المقترحات التي نشرت في الصيف الماضى، فلما رأينا الاتفاق على هذا الشرط
متعذراً للصعوبات التي أثارها الفريق البريطانى اقترحنا تأجيل المسألة بهذا فيراها إنقاذاً للموقف.

مستتر هندرسن — ولكن المسألة ليست بهذه البساطة. ففي المقترحات مادة تفاوضنا
فيها، والآن نجد أن الكلمات الوحيدة التي تريدون إبقاءها هي التي وضعناها لمصلحتكم. تقولون
إنكم فهمتم ذلك من مقترحاتى ولكن لا يمكن أن يقال إنكم فهمتم ذلك منى لأنى لم أقل شيئاً
يحملكم على هذا الفهم. ولقد حاولت أن أصرف موقفكم ولو بصفة خاصة قبل سفركم من مصر
ولكنكم وجدتم لحكمة رأيتموها أن تبقوا الأمر حتى تحضروا إلى هنا. وكان يجب أن تخبرونا
بزيكم أو تستفسروا عن رأينا.

النحاس (باشا) — لم تكن في حاجة إلى أن نستعلم قبل حضورنا عن رأيكم في مسألة
السودان، لأنه واردة في الكتاب الأخضر الذى نشر في مصر. وقد قلتم في إجابة لكم في البرلمان

أن هذا الكتاب يعبر في جوهره عن حقيقة ما اتفق عليه وكنت أظن أننا سنقابل بالشكر على تساهلنا بقبول تأجيل بحث مسألة السودان .

مستر هندرسن - هل يمكنكم أن تذكروا لنا من الذي قال إن الكتاب الأخضر موافق في جوهره للحقيقة . وهل لكم أن تذكروا لنا بالنص ما قيل في البرلمان .

النحاس (باشا) - هذا ما فهمناه مما نشر في الجرائد المصرية .

مستر هندرسن - إن مقترحاتكم جميعها متلفة في جوهرها وهي لا تكاد تختلف إلا في الألفاظ ولقد ذهبتم إلى حد حذف مادة عرضت على البرلمان ولم تبهتوا منها إلا العبارة التي أضيفت لإرضائكم وإني أشعر أننا لا نقرب من بعضنا بل نزداد بعدا وما بعد يوم والأمر قسيرا من سيء إلى أسوأ .

النحاس (باشا) - العبارة التي أضيفت طبيعية وما دامت العبارة مؤجلة إلى مفاوضات مقبلة فكل شيء محفوظ بطبيعة الحال بغير مساس بالتمرق والمصالح ولا يصح أن يؤدي ذلك إلى سوء تفاهم فإن الحقوق محفظة والمصالح محفوظة .

مستر هندرسن - قلنا في مادتنا إن الحاكم العام سيستمر كما كان في الماضي وأنتم تريدون حذف ذلك فتركوا الإدارة معلقة .

النحاس (باشا) - نحن لا نسوى الآن مسألة السودان بل نطالب تأجيلها . ولم نتكلم عن الإدارة وكل المسألة تأجيل لمفاوضات مقبلة ، فما هو المأخذ على ذلك ؟

مستر هندرسن - أنتم تعلمون كما نعلم أن المسألة ليست سهلة إلى هذا الحد فقد حذقتم مادتنا وأنتم تدركون معنى ذلك فالأولى أن نصارح بعضنا ونقف عند هذا الحد . نحن مستعدون للمفاوضة في المسألة المصرية إلى النهاية . ونصيحتي إليكم أن تفضلوا للنظر في الانتهاء من المسألة المصرية وإبقاء المسألة السودانية .

النحاس (باشا) - هذه النصيحة هي التي عرضتها أنا بمقتضى النص الذي قدمناه .

مستر هندرسن - هذا تأجيل بطريقتكم لا بالطريقة التي وافقت عليها أغلبية البرلمان الإنجليزي .

النحاس (باشا) — هل تريدون حل المسألة أو تأجيلها ؟

مستر هندرسن — ما الحكمة من حذف المادة ١٣ بعد أن أضفنا إليها الفقرة التي
أريدتكم ؟ إنكم كنتم قبلتم هذه المادة ثم علمتم الآن تترجون حذفها .

النحاس (باشا) — إن المادة التي قبلناها لم تقبلها إلا بشروط نصصنا عليها في المذكرة
التي قدمناها وأهم هذه الشروط الاشتراك الفعلي في الإدارة الذي رفضتموه بعدئذ .

مستر هندرسن — هل تريدون توجلا إلى الاتفاق، أن تعودوا إلى المركز الذي كنا فيه
قبل استشارة زملائكم فتمت المادة ١٣ ؟

النحاس (باشا) — تقبل ذلك ولكن بالشروط الواردة في المذكرة .

مستر هندرسن — قلنا إن المذكرة غير مقبولة ولكن دعوني أقرأ المذكرة التي قدمت، وها
(وقرا المذكرة المشار إليها) . لقد أضفنا مادة جديدة تجعل لكم الحق في رفع المسألة إلى
المصيبة بشأن تطبيق أية مادة والآن تعودون من جديد لمسألة قلنا لكم فيما مضى إنها غير
مقبولة .

النحاس (باشا) — نحن لم نعد إلى الماضي لأن ما قبلنا من قبل هو الاشتراك الفعلي
في الإدارة، ولذلك عندما قدمنا نص المادة قدمنا معها المذكرة التي تؤدي إلى ذلك وعندما
قدمنا مذكرة أخرى قلنا "أن يبدأ في التنفيذ بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٢٤"
أما الآن فالمسألة غير ذلك بل جئنا بشيء جديد في الصيغتين المقدمتين منا اليوم، فالصيغة
الأولى هي أنه "إلى أن تحصل مقاضات تعود الحالة إلى ما كانت عليه قبل
سنة ١٩٢٤" وبعبارة أخرى فقد كان اقتراحنا قبل استشارة زملائنا يحتم الاشتراك الفعلي
في الإدارة على أن يبدأ في تنفيذه بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٢٤ . أما
الاقتراح الحالي فنكتفي فيه بمجرد عودة الحالة إلى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٢٤ حتى
تحصل مقاضات جديدة في مسألة السودان . فالفارق كبير كما ترون — هذا فيما يخص
إحدى الصيغتين التي قدمناها اليوم . أما الصيغة الأخرى فقد عرضنا فيها حلا آخر
بطريق الخيار وهو أن تؤجل مسألة السودان بأكملها إلى مقاضات مقابلة يجب أن
تحصل في مدة معينة . فلا شك أن هذين الخيارين جديديان وأرجو أن تقدر اللجنة هذا
التساؤل الجدي من طرفنا من أجل المقاضات .

مستر هندرسن — تقولون إنكم تريدون التأجيل، ونصنا لا يمنع الاتفاق في المستقبل

لتعديل اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ .

النحاس (باشا) - لقد قدمنا رأيين جديدين فيهما أسهل كثير ، فزجو أن تتأثروا
ما نضيفناه .

مستر هندرسن - لا أريد أن أخدعكم فإنه إن تكون مهادنة إذا أصبرتم على حذف
المادة ١٣ بعد أن عدلناها .

النحاس (باشا) - إذا قبلنا بقاء هذا النص فهل تقبلون الدخول في النقطة معنا بشأن
تطبيق اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ .

مستر هندرسن - يمكن ترك الباب مفتوحا إذ يلزم أن نأخذ رأي الحائرين العام .

النحاس (باشا) - نحن على كل حال نعطيك ردا فدا .

واتفق على أن يكون الاجتماع التالي فدا لتساعة العاشرة والنصف صباحا .

الرئيس

السكرتير

مصطفى النحاس

مصطفى الصادق

(١٢) المادة ١١ من ملحق رقم (١)

لمشروع قدمه الوفد المصري عند استئناف المفاوضات في ٥ مايو سنة ١٩٣٠

من غير مساس بحقوق مصر ومصالحها في السودان اتفق الطرفان المتعاقدان على تأجيل
مسألة السودان لمفاوضات مقبلة تجرى بينهما في بصر سنة من التصديق على هذه المعاهدة .

نص آخر للمادة ١١ :

من غير مساس بحقوق مصر ومصالحها في السودان اتفق الطرفان المتعاقدان على تأجيل
مسألة السودان لمفاوضات مقبلة وفي انتظار ذلك تعاد من الآن الحالة الفعلية التي كان عليها
السودان قبل سنة ١٩٢٤ .

(١٣) محضر الجلسة الثامنة عشرة

في يوم الثلاثاء ٦ مايو سنة ١٩٣٠ الساعة العاشرة والنصف صباحا

محاولة أخرى لحل مسألة السودان

نص معادل المادة السودان ومبدؤة تفسيرية مقدمان من الفريق المصري

وصل الفريق المصري إلى وزارة الخارجية في المياد المحدد وأخبر الأستاذ مكرم عبيد مستر ساي أنه يريد مةابلة الدكتور دالتون فماد مستر ساي بأخبره أن الدكتور دالتون ينتظره في محرته الخاصة. فذهب إليه الأستاذ مكرم بحادثه في شأن اقتراحه الذي اقترحه بالأمس على لسان بعض الأصدقاء من حزب العمال (وفوى هذا الاقتراح أن تحذف مادة السودان من المعاهدة بشرط أن يتبادل الطرفان مذكرات يعين فيهما كل منهما وجهه نظره) (١). فأجابه الدكتور دالتون أن الاقتراح يخص بعض ولا يعبر عن رأى أحد سواء ويحذر التفاهم مع مستر هندرسن في الأمر لأنه (أى الدكتور دالتون) لا يعتبر نفسه مفاوضا بالمعنى المفهوم فعاد الأستاذ مكرم وأخبر زملاءه ذلك .

ثم حضر مستر هندرسن وتقابل مع (داية) النحاس (باشا) والأستاذ مكرم في غرفته وأخبرهما أن اقتراح الدكتور دالتون شخصى بحت وأنه لا يوافق عليه ، وألح في قبول المادة الأصالية بعد أن عدلت بعبارة " من غير إضرار بحقوق مصر ومصالحها المادة " وقال يمكنكم أن تكتبوا مذكرة عما تفهمونه من هذه المادة بشرط أن تعرض علينا هذه المذكرة ونوافق عليها . فأجاب النحاس (باشا) بأن الفريق المصري يريد أن يحتفظ في المذكرة بحق السيادة المصرية على السودان وبحق الاشتراك في إدارته . فینص فيها مثلا على أن المادة ١٣ الخاصة بالسودان لا تمس سيادة مصر على السودان ولا حقها في الاشتراك في إدارته ، فإذا قبل هذا الوضع كان ذلك سلا للصعوبة القائمة . فقال مستر هندرسن إنه إذا عرضت عليه هذه المذكرة وكانت مقبولة في صيغتها فإنه يستلمها دون أن يرد عليها ، ثم استطرد القول

(١) كان جناب مستر مالون عضو مجلس النواب البريطاني ومستر ليور (المخبير الدبلوماسى بجزيرة الدليل هرالد) ومستر تشارلس نوربتون من أصدقاء مصر من حزب العمال قد قابوا جناب الدكتور دالتون وكيل وزارة الخارجية الإسائى ساعين للوصول إلى حل يوفق بين وجهتي النظر البريطانية والمصرية ، ثم اتصلوا بالمفوضين المصريين وعرضوا عليهم الحل الذى اقترحه الدكتور دالتون قبلوه .

أن هذه المذكرة المصرية العامة التي قدمها الفريق المصري أخيراً قد تناولت تغييرات عديدة ومهمة جداً ، ومع ذلك فإذا قبل الفريق المصري مادة السودان فإنه يستند إمكان الوردول إلى تفاهم واتفاق بشأن المسائل الأخرى التي تناولتها المذكرة .

ثم أبدى النحاس (باشا) ملاحظاته على نص المادة فقال إننا نرى أن يدخل سائر التعديلات الآتية :

(أولاً) أن ينص على أن قيام الحاكم العام بأعماله وظيفته في السودان إنما هو إحدى نتائج اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ لا النتيجة الوحيدة لها كما يؤخذ من نص المادة الواردة في المقترحات البريطانية . ومن ثم يجب استبدال عبارة :

” وبناء على ذلك يستمر الحاكم العام في ممارسة “

بالعبارة الآتية :

” يستمر الحاكم العام ، كنتيجة من نتائج اتفاقيتي عام ١٨٩٩ ، في ممارسة ... “

(ثانياً) استبدال كلمة ” وضع “ بكلمة ” أدار “

(ثالثاً) لا معنى لتخصيص مصطلح مصر في السودان بأنها ” مادية “ بل محذف كلمة ” مادية “ الواردة بعد كلمة ” مصطلحها “ .

(رابعاً) إضافة عبارة ” حل مسألة السودان “ إلى العبارة الأولى الواردة في أول المادة والتي يحتفظ فيها بالحق في المفاوضات المقبلة لتعديل اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ . فيكون نص الفقرة الأولى من المادة كما يأتي : ” مع الاحتفاظ ببحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ وحل مسألة السودان ... “ .

وقد دارت مناقشة طويلة بين مستر هندرسن من جهة والنحاس (باشا) والأستاذ مكرم عبيد من جهة أخرى على هذه التعديلات في نص المادة وعلى نص المذكرة المصرية الخاصة بالسودان ، وكان مما اقترحه الفريق المصري أن ينص في رأس المعاهدة على أنها معاهدة بين جلالة ملك بريطانيا العظمى و جلالة ملك مصر والسودان فرفض مستر هندرسن هذا الاقتراح وأخيراً قال إنه لا يمكن أن يبدي رأياً قاطعاً في التعديلات المقترحة من الفريق المصري قبل أن يطالع على نص المذكرة . فرجع النحاس باشا ومكرم عبيد إلى زملائهما وأطلعاهم على ما دار من مناقشات مع مستر هندرسن وكان مستر هندرسن والنحاس (باشا) قد اتفقا على أن كل ما يحصل الاتفاق عليه بينهما خاضع لإقرار الزملاء من الجانبين ،

فأقر الفريق المصري التمديلات التي اقترحها (دولة) النحاس (باشا) واخذ فوراً في كتابة المذكرة والتمديدات، المراد إدخالها على المادة ٦، وقابل النحاس (باشا) والأستاذ مكرم مستر هندرسن في غرفته وسامعاً نصين محررين باللغة الإنجليزية أحدهما نص مادة السودان كما عدلها الفريق المصري ، والآخر نص المذكرة المنسقة للمادة المذكورة وفيما يلي هذان النصان :

١ - نص مادة السودان كما عدلها الفريق المصري :

”مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ وحل مسألة السودان ، قد اتفق الطرفان المتساقدان على أنه بغضير إنلال بحقوق مصر ومصالحها المادية يكون مركز السودان هو المركز الناشئ من هاتين الاتفاقيتين ، وكإحدى نتائج اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ يواصل الحاكَم العام بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات المخولة له بتمتضي الاتفاقيتين المشار إليهما “.

٢ - نص المذكرة المنسقة لمادة السودان :

”بالإحالة إلى المادة ١١ أذكر أننا نفهم من هذه المادة أنها لا تؤثر بأية حال في حق سيادة مصر على السودان ولا فيما ينبغي على هذه السيادة من إدارته المشتركة بواسطة الطرفين المتعاقدين“.

وبعد أن اطلع مستر هندرسن على هذين النصين قال إنه سيعرضهما على اللجنة البريطانية بعد الظهر وعلى مجلس الوزراء غداً ولو أنه يرى أن النصين لا يقربان كثيراً من الحل ، واتفق على الاجتماع مرة ثانية في الساعة الخامسة مساءً .

(١٤) محضر الجلسة التاسعة عشرة

يوم الثلاثاء ٦ مايو سنة ١٩٣٠ الساعة الخامسة مساءً

للوصول إلى حل في مسألة السودان

موافقة إجماعية من الفريقين - تبادل التهانى

عاد الفريق المصري إلى وزارة الخارجية في الميعاد المحدد فحضر الدكتور دالتون إليهم ورجا من (دولة) النحاس (باشا) والأستاذ مكرم الذهاب معه لمقابلة مستر هندرسن في غرفته فتوجهوا إليه واختلما به من الساعة ٥ إلى الساعة ٧،١٠ مساءً وتحدثا معه طويلاً لإيجاد حل

لسألة السودان، واقترحا عليه في آخر الأمر صيغة تتجيم بين الحلول المختلفة وتتفق في كثير من الوجوه مع الحل الذي طرح قبل استشارة الوزراء في مصر، فلما عرض هذا الاقتراح وافق عليه مستر هندرسن فوراً وطلب إلى الأستاذ مكرم أن يكتب صيغته بالإنجليزية، فأجاب (دولة) النحاس (باشا) والأستاذ مكرم معا أن الأولى وضع الصيغة بواسطة موظفي وزارة الخارجية البريطانية حتى لا تكون مشاراً لأي خلاف فيما بعد، وفعلاً استدعى مستر هندرسن واستشار وزارة الخارجية القضاة إلى غرفته فأملأه الأستاذ مكرم بالإنجليزية مجمل الحل المتفق عليه وطلب إليه مستر هندرسن وضع الصيغة وإحضارها لهم في الحال وبعد قليل عاد جنابه ومعه صيغة الحل فعرضها على مستر هندرسن وعلى (دولة) النحاس (باشا) والأستاذ مكرم فوافق الجميع عليها دون تغيير وعاد مستر هندرسن إلى الفريق الإنجليزي (وكانت جميع الوزراء المنووضين حاضرين) كما عاد النحاس (باشا) والأستاذ مكرم إلى الفريق المصري (وكان جميع أعضائه حاضرين) وعرضت الصيغة على الفريق المصري فخازت موافقة الإجماعية، ثم عاد مستر هندرسن وأخبر الفريق المصري أنه عرضها على الفريق البريطاني فخازت موافقة الإجماعية وعلى أثر ذلك تباهل الفريقان التهانى الحارة على حل هذه المعضلة .

وفيا على النص الذى اتفق عليه الفريقان ليكون حلاً لسألة السودان ، على أن يدمج في المعاهدة كإحدى موادها :

”مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ ، قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أنه بغضير إخلال بحقوق مصر ومصالحها المادية يكون مركز السودان هو المركز الناشئ من هاتين الاتفاقيتين وكأخدى نتائج اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ يواصل الحاكم العام بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى الاتفاقيتين المشار إليهما“ .

”وقد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن يدخل إذا طلب أحدهما ذلك في مباحثات ودية بشأن تطبيق الاتفاقيتين المذكورتين في خلال إثني عشر شهراً من تنفيذ المعاهدة الحالية“ .

(١٥) ختصر البجلسة الخادفة والعشرفن

فف فوم الأرباء ٧ ماو سنة ١٩٣٠ الساعة ٣ بعد الظهر

محادفة ابعاد حل لمشكلة السودان^(١) — الاتقاق عل صفة المادة ١٥ —
مسألة الهجرة إلى السودان — إصرار الفررق الأنجلزى عل وبعفة نظره
فف مسألة السودان كلها

عاد الوفء المصرى إلى وزارة الخارجفة فف المبعاد المءءء وكان (ءولة) الرفس وبعض
حضرات الأعضاء ءء اتصالوا فف فقرة الغءاء ببعض الرزراء والنواب الأنجلزف من حزب العمال
السعى إلى ابعاد مخرج من المازق الأفر واتصل ببعضهم بمسءر هءاءر من لهذا الفرض

ولما وصل الوفء المصرى إلى وزارة الخارجفة ففصد (ءولة) النحاس (باشا) والأساءمكم
عبء إلى غرفة مسءر هءاءر من وءناقشا معه فف مسألة السودان فف الساعة ١٠ و٥ بعد الظهر،
وقء اقءر مسءر هءاءر من فف آخر الأمر ءءءم نص آخر لمادة السودان إلى مجلس الوزراء
البرفطانى عسب أن فقبله بءلا من النص الذى رفضه ، وعرض أن فستعاض فف هذا النص
عن الفقرة الأخيرة من مادة السودان بالفقرة الآفف نصها :

« اتفقت الحكومتان عل أن ءءخلا ، إذا طلبت إءءاهما ذلك ، فف مناقشات وءفة
فف بعر سنة من ءارفخ ففاء المءاءءة ، وذلك بالنسبة لأى مسألة ءءجم عن ءطبفق اتفاقفئ
١٨٩٩ أو لأى مادة من مواد المءاءءة ءكون قد ءبءت عنها صعوبة ما »

ولكن الفررق المصرى اقءر أن ءسءبل العبارة الأخيرة من الفقرة المقءرءة بالعبارة
الآفة :

« وذلك بالنسبة لءطبفق اتفاقفئ سنة ١٨٩٩ أو أفة مادة من مواد المءاءءة »

(١) جاء فف مءصر بلسة (٢٠) ءارفخ ٧ ماو سنة ١٩٣٠ صبا ءأنه بءنا كان الفررقان المصرى والبرفطان
فءاءرءان فف الشئون الأفرى من المءاءءة حضر مسءر هءاءر من ءوال الساعة ١٢ ظهرا عاءءا من بلسة مجلس
الوزراء وطلب إلى الأساءمكم أن فصعبه إلى غرفته ءبء أبلفه أن المجلس قرر بالإجماع عءم الموافقة عل النص
الخاص بالسوءان وأن معارضة المجلس ءصب عل الفقرة الأخيرة من المادة رفضا « وقد اتفق الطرفان المءاءءان
عل أن فءخلا إذا طلب أءءهما ذلك فف مباحءات وءفة بشأن ءطبفق الاتفاقفئف المءءءرففن فف ءلال ١٢ شهرا
من ففء المءاءءة الءالفة » . وأن مجلس الوزراء مصر على ءءف الفقرة المءءلفة بءطبفق اتفاقفئ ١٨٩٩ وأن
مسءر هءاءر من فرء معرففة رأى الفررق المصرى . وءءء حضور ءولة النحاس باشا بمء اسءءاءه قال أن لفس لءفه
حل ءءء عل أن بءء ابعاء ءءءء بعد الظهر .

فعرض مستر هندرسن أن يترك اختيار أى النصين لمجلس الوزراء البريطانى باعتبارهما (محكما) فرفض الفريق المصرى فكرة التحكيم . وطلب من مستر هندرسن عرض الصيغة الأخيرة التى اقترحها الفريق المصرى من باب التسهيل على مجلس الوزراء البريطانى عسى أن يقبلها إنقاذاً للوقف ، فوعد مستر هندرسن بعرضها فى صباح الغد ، وأشار بالاستمرار فى بحث النقط الباقية حتى يعرض مشروع المعاهدة كاملاً على مجلس الوزراء ويكون ذلك مدعاة لتساهله فى مسألة السودان ، فاتفق الطرفان على مواصلة البحث بعد العشاء .

وقد بقى الأستاذان مكرم عبيد وأحمد ماهر لمناقشة اللجان الإنجليزية فى التفصيلات الباقية وانصرفا قبيل العشاء . وفى الساعة ١٠ مساء عاد الفريق المصرى بكامل هيئته إلى وزارة الخارجية فحضر مستر سلبي ورجا من دولة النحاس باشا والأستاذ مكرم أن يذهبا معه لمقابلة مستر هندرسن للمناقشة فى المسألة الواردة فى مشروع الوفد المصرى والتى تنص على إلغاء كل تصريح أو اتفاق سابق على المعاهدة ، ولكن لاستئصال الفريق المصرى بوضع مذكرة خاصة بالاستعدادات التى تتخذ فى المنطقة المدعوة لإقامة القوات الإنجليزية ، قال (دولة) النحاس (باشا) إنه والأستاذ مكرم سيقابلان مستر هندرسن بعد الانتهاء من المذكرة المشار إليها ، وفعلاً قدم الفريق المصرى مذكرة خاصة ببناء الشكات فى منطقة القنال فى الساعة ١٠،١٥ مساء ثم قدم مذكرة أخرى خاصة بامسيارات ابليش الإنجليزى . وبعد ذلك قصد (دولة) النحاس (باشا) والأستاذ مكرم إلى غرفة مستر هندرسن وتناقشا معه فى نص المسألة ١٥ واتفق الطرفان على أن يكون نصها النهائى كما يأتى :

” تلغى المعاهدة الحالية جميع الاتفاقات أو الوثائق القائمة التى يكون استمرار بقائها منافياً لأحكام هذه المعاهدة . ويجب أن يكون باتفاق الطرفين ، إذا طلب أحدهما ذلك ، بيان الاتفاقات والوثائق الملغاة وذلك فى مدى ستة أشهر من نفاذ هذه المعاهدة “ .

وبناء على ذلك تم الاتفاق على مواد المعاهدة كلها عدا النص الخاص بالسودان . ثم اقترح الفريق المصرى أن ينص فى المذكرة الملحقة بالمعاهدة على عدم الحاجة إلى إيراد أى ضمان خاص بالأقليات إذ لا يوجد تفريق بين أقاليم وأكثريّة فى مصر .

وبعد منتصف الليل دارت مناقشة فى غرفة مستر هندرسن بين (دولة) النحاس (باشا) ومعه الأستاذ مكرم وبين مستر هندرسن ومعه بعض موظفى وزارة الخارجية فى مسائل الهجرة والتجارة والملكية فى السودان ، وعرض الفريق البريطانى الصيغة الآتية :

” من المتفق عليه بالإشارة إلى المسألة ١١ أنه يجب ألا يكون هناك تفريق بين الرعايا البريطانيين والأهالى المصريين فيما يتعلق بمسائل الهجرة والملكية والتجارة فى السودان

وعلى ذلك يكون الرعايا البريطانيون والأهالي المصريون أحرارا في حيازة الملك والأشغال بالتجارة والصناعة في السودان مع مراعاة القوانين واللوائح المحالية التي لا تتعارض مع التشريع الحديث في مثل هذه المسائل .

ويجب ألا تستعمل الرقابة التي تفرضها حكومة السودان لصالح السودان على دخوله والهجرة إليه استعمالا غير معقول لحرمان الرعايا البريطانيين أو الأهالي المصريين من حق دخول السودان أو الهجرة إليه .

فأبدى الفريق المصري بعض الاعتراضات على هذه الصيغة واقترح بدلا منها النص الآتي :

” من المتفق عليه بالإشارة إلى المادة ١١ أنه يجب ألا يكون هناك تفريق بين الرعايا البريطانيين والأهالي المصريين في التمتع بحق دخول السودان أو الهجرة إليه أو حيازة الملك أو الاشتغال بالتجارة أو الصناعة فيه “ .

فلم يقبل الطرف الإنجليزي هذا النص . فرجع (دولة) النحاس (باشا) والأستاذ مكرم إلى زملائهم ما للتشاور معهم في الأمر ثم عادا إلى غرفة مستر هندرسون ليعرضاه عليه صيغة أخرى ، وفي تلك الأثناء حضر الدكتور دالتون وطاب الاختلاء بمستر هندرسون فخرجا معا ، وكانت الساعة قد قاربت الواحدة صباحا ، ثم عاد مستر هندرسون حوالي الساعة الثالثة صباحا وأخبر (دولة) النحاس (باشا) والأستاذ مكرم بأن الفريق البريطاني يرى ألا يستمر في مناقشة الصيغ والتفاصيل ويحدد موقفه في مسألة السودان بما يأتي :

(١) يكون نص المادة كما قرره مجلس الوزراء بالأمس من غير أي تعديل .

(٢) يجب قبول العبارة الخاصة بأن الحكومة البريطانية تنظر في المستقبل بعين اللفظ إلى عودة أورطة من الجيش المصري إلى السودان وهي العبارة الواردة في الفقرة الرابعة عشرة من المذكرة المقدمة إليكم في ١٧ أبريل .

(٣) يجب أن يكون النص الخاص بمسألة الهجرة كما وضعه الفريق البريطاني أخيرا .

(١٦) محضر الجلسة الثانية والعشرين

في يوم الخميس ٨ مايو سنة ١٩٣٠ الساعة ١١ صباحاً

(انقضاء المؤتمر لتمتدد الاتفاق على مسألة السودان)

وصل الوفد المصري إلى وزارة الخارجية البريطانية في الميعاد المحدد فرجا مستر سيلي من (دولة) النحاس (باشا) والأستاذ مكرم مقابلة مستر هندرسن فلما ما بلاه قال إن مجلس الوزراء البريطاني قد قرر بإجماع الآراء أنه لا يمكن استمرار المناقشات إلا إذا قبل الفريق المصري أن يكون حل مسألة السودان كما يلي :

وهي البنود الثلاثة المثبتة بآخر المحضر السابق :

وقد سأله (دولة) النحاس (باشا) عن رأيهم في النص الخاص بالمناقشة في تطبيق اتفاقين سنة ١٨٩٩ في بحر سنة من تاريخ نفاذ المعاهدة فقال إن هذا النص غير مقبول . فرجع (دولة) النحاس (باشا) والأستاذ مكرم إلى زملائهما وأفضيا إليهم بما قاله مستر هندرسن فقرروا بالإجماع أن يكون ردهم كما يلي :

(١) يتمسك الوفد المصري بأن ينص في مادة السودان أو في المذكرة على وجوب الدخول في مناقشات ودية في بحر سنة من تاريخ نفاذ المعاهدة وذلك بشأن تطبيق اتفاقتي سنة ١٨٩٩ .

(٢) لا يمكن قبول العياوة الخاصة بالنظر بعين العطف إلى عودة أورطة من الجيش المصري إلى السودان .

٣ - لا يقبل الوفد تقييد حق الهجرة والملكية والتجارة بالصيغة التي وضعها الفريق البريطاني .

ويأسف الوفد أشد الأسف إذ بعد أن بذل أقصى ما يستطيعه من التسهل في المسألة المصرية كلها بأمل الوصول إلى اتفاق عادل في مسألة السودان ، ينتهي الأمر إلى حالة لا يمكنه قبولها بالرغم من شدة رغبته في الوصول إلى اتفاق عادل في مسألة السودان ينتهي الأمر إلى حالة لا يمكنه قبولها بالرغم من شدة رغبته في الوصول إلى اتفاق وطيد شريف بين البلدين لأن في قبول هذه الحالة مضیعة لحقوق مصر المقدسة في السودان .

وقد عاد (دولة) النحاس (باشا) والأستاذ بكرم حميد إلى مستر هندرسن فأباض رد الوفد المصري السابق ذكره فقال مستر هندرسن إنه يشارك الوفد المصري أسفه على ضياع الجهود التي بذلتا الغربية إن للاتفاق، وأن المسألة المصرية ستكون باقية عندما تم التفاهم عليه، فإذا عطل الغربي المصري في المستقبل موقفه أمكن الوصول إلى الاتفاق. ثم أضاف أن الطرفين يترقان وهم أصدقاء . واقترح دعوة زلاته ودعوة أعضاء الوفد المصري الآخرين لتبادل السلام .

قال (دولة) النحاس (باشا) "إن ما نسبناه من هذه المفاوضات هو الصداقة الشخصية بيننا وبينكم وقد بذلنا غاية جهدنا للوصول إلى حل للمسألة السودانية حتى لا تفشل المفاوضات، وعرضنا تأجيل هذه المسألة إلى وقت آخر يتفق عليه بيننا فلم تقبلوا هذا الحل . ونحن نوافق على ما ذكرتموه من أن المسألة المصرية باقية عندما تم التفاهم عليه . ونأمل من جهةنا أن يتأمل مجلس الوزراء البريطاني موقفه في المستقبل حتى يمكن الاتفاق . أما فيما يتعلق باستدعاء زملائكم فيهمنا بكل تأكيد أن نصالحهم مودعين " .

قال مستر هندرسن " لا أظن أن مجلس الوزراء البريطاني يتعد رأيه . والواقع أن الحل الذي عرضناه عليكم هو تأجيل مسألة السودان " .

قال (دولة) النحاس (باشا) " نعم ولكن بعد تسجيل الحالة القائمة الآن فيه " .

ثم اجتمع الوفدان بكامل هيأتهما ووجه مستر هندرسن الخطاب التالي :

مستر هندرسن — مما يؤسف له حقا أن تنتهي كل هذه الجهود الشاقة المضنية بالفشل خصوصا بعد أن وصلنا إلى الاتفاق على جميع المسائل الخاصة بمصر، ولكننا لم نستطع إزالة الخلاف القائم بيننا في مسألة السودان ، فنحن نجتمع الآن لنمان انتهاء المفاوضات، وانفضاض المؤتمر الذي عقد لتسوية المسألة المصرية الإنجليزية . ويهمني في هذا المقام أن أصرح لكم باسم حكومتى بأن مشروع المعاهدة كما تم الاتفاق عليه سيبقى قائما ، فإذا وجدتم بعد عودتكم إلى القاهرة ومناقشة المسألة مع أصدقائكم فيها أن هناك أملا في أن يصبح هذا المشروع معاهدة مقبولة من الجانبين فإني وزملائي مستعدون لمحاولة الوصول إلى اتفاق على النقط القليلة الباقية في المذكرة الملحقة بالمعاهدة ليصبح التوقيع عليها ميسورا .

إننى أكرر الأسف، وأعتقد أن قسما كبيرا من الشعب البريطاني يشاركنى هذا الأسف على النتيجة التي وصلنا إليها في النهاية .

٨ - السودان في معاهدة سنة ١٩٣٦

(١) المادة الحادية عشرة من معاهدة ١٩٣٦ وملحقاتها

١ - مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقيتي ١٩ يناير و ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩، قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن إدارة السودان تستمر مستعدة من الاتفاقيتين المذكورتين ويواصل الحاكم العام، بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين، مباشرة السلطات المنوطة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين .

والطرفان المتعاقدان متفقان على أن الغاية الأولى لإدارتهما في السودان يجب أن تكون رفاهية السودانيين .

وليس في نصوص هذه المادة أى مساس بمسألة السيادة على السودان .

٢ - وبناء على ذلك تبقى سلطة تعيين الموظفين في السودان وترقيتهم محولة للحاكم العام الذى يختار المرشحين الصالحين من بين البريطانيين والمصريين عند التعيين فى الوظائف الجديدة التى لا تتوفر لها سودانيون أكفاء .

٣ - يكون جنود بريطانيون و جنود مصريون تحت تصرف الحاكم العام للدفاع عن السودان فضلا عن الجنود السودانيين .

٤ - تكون هجرة المصريين إلى السودان خالية من كل قيد إلا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام .

٥ - لا يكون هناك تمييز فى السودان بين الرعايا البريطانيين والرعايا المصريين فى شئون التجارة والمهاجرة أو فى الملكية .

٦ - اتفق الطرفان المتعاقدان على الأحكام الواردة فى ملحق هذه المادة فيما يتعلق بالطريقة التى تصبح بها الاتفاقات الدولية سارية فى السودان .

مادحة المادة الحادية عشرة :

ما لم وإلى أن يتفق الطرفان المتعاقدان على غير ما يأتي تطبيقاً للفقرة الأولى من هذه المادة يتعين أن يكون المبدأ العام الذي يراعيه في المستقبل بالنسبة للاتفاقات الدولية هو أنه لا تطبق على السودان إلا بعمل مشترك تقوم به حكومة المملكة المتحدة وحكومة مصر وأن مثل هذا العمل المشترك يكون لازماً كذلك إذا أريد إنهاء اشتراك السودان في اتفاق دولي منطبق عليه .

والاتفاقات التي يراد سرانجامها في السودان تكون على العموم اتفاقات ذات صفة فنية أو إنسانية . ومثل هذه الاتفاقات تكاد تشمل على الدوام حكماً خاصاً بالانضمام إليها فيما بعد . وفي مثل هذه الأحوال تتبع هذه الطريقة لجعل الاتفاق سارياً في السودان ويجرى الانضمام بوثيقة مشتركة يوقعها عن مصر وعن المملكة المتحدة كل فيما يخصه شخصيات مفوضان في ذلك تفويضاً صحيحاً . وتكون طريقة إيداع وثيقة الانضمام في كل حالة موضع اتفاق بين الحكومتين .

وفي حالة ما إذا أريد أن يطبق على السودان اتفاق لا يحتوي على نص خاص بالانضمام تكون طريقة تنفيذ ذلك موضع تمشاور واتفاق بين الحكومتين .

وإذا كان السودان بالفعل طرفاً في اتفاق وأريد إنهاء اشتراكه فيه فتشترك المملكة المتحدة ومصر في إصدار الإعلان اللازم لهذا الإنهاء .

ومن المتفق عليه أن اشتراك السودان في اتفاق ما وإنهاء ذلك الاشتراك لا يكونان إلا بعمل مشترك يجرى خصيصاً بالنسبة للسودان ولا يترتبان على مجرد كون المملكة المتحدة ومصر طرفين في الاتفاق ولا على تقضيهما لهذا الاتفاق .

وفي المؤتمرات الدولية التي تجرى فيها المفاوضات في مثل هذه الاتفاقات يكون المندوبان المصري والبريطاني بطبيعة الحال على اتصال دائم بالنسبة لأي إجراء قد يتفقان على أنه مرغوب فيه لصالح السودان .

جزء من المحضر المتفق عليه :

١٤ - من المتفق عليه بالإشارة إلى الفقرة الأولى من المادة الحادية عشرة أن يقدم الحاكم العام إلى حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة وإلى الحكومة المصرية تقريراً سنوياً عن إدارة السودان وأن يبلغ التشريع السوداني إلى رئيس مجلس الوزراء المصري مباشرة .

١٥ — من المتفق عليه بالإشارة إلى الفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة أنه بينما يكون تعيين الرعايا المصريين في وظائف السودان الرسمية خاضعا بالضرورة لعدد الوظائف المناسبة الحالية ووقت خلوها وهؤهلات المرشحين المتقدمين لها فإن أحكام تلك الفقرة تسمى فورا بمجرد نفاذ المعاهدة .

وتكون ترقية الموظفين في حكومة السودان إلى أية درجة كانت بدون مراعاة للجنسية وذلك بالاختيار تبعا للجدارة الشخصية .

ومن المفهوم أيضا أن هذه النصوص لا تمنع الحاكم العام من أن يعين أحيانا في بعض الوظائف الخاصة أشخاصا من جنسيات أخرى إذ لم يتيسر وجود ذوى المؤهلات من الرعايا البريطانيين والرعايا المصريين أو من السودانيين .

١٦ — من المتفق عليه فيما يتعلق بالفقرة الثالثة من المادة الحادية عشرة أنه نظرا لأن الحكومة المصرية ترغب في إرسال جنود الى السودان فإن الحاكم العام سيبادر بالنظر في أمر عدد الجنود المصرية اللازمة للخدمة في السودان والأماكن التي يقيمون فيها والنكات اللازمة لهم . وسترسل الحكومة المصرية فورا بمجرد نفاذ المعاهدة ضابطا مصرية عظيميا يستطيع الحاكم العام استشارته في هذه الأمور .